ISSN:2617-4294

المجلة العلمية لكلية التربية

مجلة علمية نصف سنوية محكمة

تصدر عن كلية التربية - جامعة ذمار

إدمان الألعاب الإلكترونية وعلاقته بالشعور بالمسؤولية وتقدير الذات والتواصل الأسري لدى طلبة المرحلة الثانوية بمدينة نجران

الآثار القرآنية الإيمانية والأمنية والطبية والنفسية والأخلاقية والاجتماعية - دراسة موضوعية

الثبات على الحق في سورة آل عمران- دراسة تفسيرية موضوعية

الجوهرة الوفية، والدرة السنية في الكلام، في إيضاح ما نقله الخفاجي من عبارة ابن الهمام، تأليف: محمد بن يوسف جدي (المتوفى:1345 هـ) ضبط نصها، وقدم لها، وحققها الباحثان: عادل معيلي، ومرتضى مصنوم

الضوابط والتنبيهات على الأخطاء الشائعة في التلاوة عند المقرئ جمال الدين الملحاني (ت938هـ)

المجلة العلمية لكلية التربية

مجلة علمية نصف سنوية

تعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية والعلمية المختلفة ـ تصدر عن كلية التربية ـ جامعة ذمار

الإشراف العام:
أ.د. محمد محمد الحيفي

رئيس التحرير:
أ.د. أحمد عبدالله الدميني

مدير التحرير:
أ.م.د زيد أحمد ناصر الهدور

المحررون:

أ.م.د. سامي العريقي	أ.م.د وليد أحمد عبد الرب
أ.م.د. عتيق محمد العرامي	د. علي محمد قراضة
د. علي حفظ الله محمد	د. أمين علي الجمال
د. زيد محمد فضائل	د. بشرى يحيى الكحلاني

التصحيح اللغوي:

القسم العربي	القسم الإنجليزي
د. علي حفظ الله محمد	د. أمين علي الجمال

الهيئة الاستشارية:

أ.د. نصر محمد الحجيلي
أ.د. محمد إبراهيم الصانع
أ.م.د. أحمد مزروع
أ.م.د. أحمد مسعد الهادي

أ.د. عبدالكريم إسماعيل زبيبة
أ.د. محمد أحمد الجلال
أ.م.د. حمود محسن المليكي

الإخراج الفني

محمد محمد علي سبيع

جميع البحوث تعبر عن آراء أصحابها،
ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

المجلة العلمية لكلية التربية

تعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية والعلمية المختلفة

تصدر عن كلية التربية

جامعة ذمار

الجمهورية اليمنية

العدد: التاسع عشر

أكتوبر 2023

الترقيم الدولي:

(ISSN: 2617-4294)

(DOI: 10.60037)

الترقيم المحلي:

2006/129

مجلة علمية نصف سنوية - تصدر عن كلية التربية - جامعة ذمار- الجمهورية اليمنية، محتوياتها متاحة مجانا لكل الباحثين والقرّاء، وتسمح للجميع بالطباعة والتنزيل والتوزيع ومشاركة النص للمقال كاملا دون اجتزاء، واستعمالها في الأغراض العلمية والبحثية بالإشارة إلى مؤلفيها.

قواعد النشر

المجلة العلمية لكلية التربية هي مجلة علمية نصف سنوية، تصدر عن كلية التربية – جامعة ذمار، الجمهورية اليمنية، تحمل الرقم الدولي الآتي: (ISSN: 2617-4294). وتعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية والعلمية المختلفة، باللغات العربية، والإنجليزية، وتقبل نشر البحوث وفقًا لقواعد النشر الآتية:

- أن تتسم الأبحاث بالأصالة والمنهجية العلمية السليمة.
- أن لا يكون البحث قد سبق نشره، أو إرساله للنشر إلى جهة أخرى، ويقدم الباحث إقرارا خطيًّا عن ذلك.
- يكتب البحث بلغة سليمة، ويراعى فيه قواعد الضبط ودقة الأشكال -إن وجدت- في صيغة Word ويكتب البحث بخط Sakkal Majalla وحجم 15 بالنسبة إلى الأبحاث باللغة العربية، وهوامش بحجم11، وخط Sakkal Majalla للبحوث بالإنجليزية وحجم 14، وهوامش بحجم12، وتكون العناوين الرئيسة بخط غامق، و حجم14، على أن تكون المسافة بين الأسطر 1 سم، ومسافة الهوامش 2,5سم من كل جانب.
- لا يتجاوز البحث 10000 كلمة، ولا يقل عن 6000 كلمة، بما فيها الأشكال والجداول والملاحق.
- يتجنب الباحث الانتحال أو اقتباس أفكارهم الآخرين وآراءهم دون الإشارة إلى مصادرها الأصلية.

ثانيا: إجراءات التقديم للنشر:

يلتزم الباحث بترتيب البحث وفق الخطوات الآتية:

- يقوم الباحث بتصفيف بحثه في نموذج المجلة word، بتنزيله من موقع الجامعة قسم المجلات العلمية رابط:

  https://www.tu.edu.ye/ أو طلبه عبر إيميل المجلة: journal_sei_edu2006@tu.edu.ye

- تحتوي الصفحة الأولى على بيانات البحث والباحث يكتب فيها العنوان بالعربية واسم الباحث ووصفه الوظيفي، والمؤسسة التي ينتمي إليها، وبريده الإلكتروني، وترجمة كل ذلك إلى الإنجليزية، ثم ملخص البحث في عمودين: الأول: عربي ، والعمود الثاني ترجمة إلى اللغة الإنجليزية لمحتويات العمود الأول، والكلمات المفتاحية.

- يوضح الباحث هدف البحث، والمنهجية، وأهم نتيجة في الملخص (على ألا يزيد الملخصان بالعربية والإنجليزية، كل منهما عن170 كلمة، ولا يقل عن 120 كلمة، في فقرة واحدة، ويرفق معهما كلمات مفتاحية بحيث لا تزيد عن 6 كلمات.

- **المقدمة**: يحتوي البحث على مقدمة يستعرض فيها الباحث: نبذة عن الموضوع، الدراسات السابقة، ثم الجديد الذي سيضيفه البحث في مجاله، إشكالية البحث، أهدافه، أهميته، ومنهجه، وخطة سيره في بحثه، بشكل مترابط ومتسلسل.
- النتائج: يتم عرض النتائج بشكل واضح ودقيق.
- الهوامش والمراجع: توثق الهوامش في نهاية الأبحاث حسب الآتي:
- يبدأ الباحث في الهوامش بكتابة لقب المؤلف، ثم اسمه العلم، ثم عام الطبع، ثم عنوان البحث/الكتاب مختصرا، دار النشر، مكان الطبع، ومن ثم الجزء إن وجد، وإذا لم يجد جزءا يكتب رقم الصفحة مباشرة، مثلا: المقري، 2009، نفح الطيب، دار الكتب العلمية-بيروت، ص: 1. وسوسير،2022، علم اللغة العام، عالم الكتب- عمّان، ص: 100.
- يتم ترتيب المصادر والمراجع ألفبائيًّا، على أن لا يدخل في الترتيب أل، وأبو، وابن، فابن منظور مثلا يرتب في حرف الميم.
- ترسل الأبحاث باسم رئيس التحرير على البريد الإلكتروني المحدد للمجلة PDF & و Word journal_sei_edu2006@tu.edu.ye
- تتولى هيئة تحرير المجلة إبلاغ الباحث باستلام بحثه، وإجازته للتحكيم، أو التعديل عليه قبل إجازته للتحكيم.
- تقوم هيئة تحرير المجلة برومنة المراجع وتنسيقها بعد اعتمادها وتدقيقها في شكلها النهائي.
- يجوز لهيئة تحرير المجلة تعديل أي نص في البحوث بما يتوافق مع المراجعات اللغوية.

ثالثا: إجراءات التحكيم والنشر:

- بعد إجازة البحث للتحكيم من قبل رئيس التحرير، أو مدير التحرير تتم إحالته للتحكيم.
- تخضع الأبحاث المقدمة للنشر في المجلة العلمية للتحكيم العلمي من قبل محكمين متخصصين.
- يصدر قرار قبول البحث بالنشر من عدمه بناء على التقارير المقدمة من المحكمين.
- تتولى هيئة تحرير المجلة إبلاغ الباحث بقرار المحكمين حول صلاحيته للنشر من عدمه، أو إجراء التعديلات الموصى بها.
-يلتزم الباحث بالتعديلات التي يوصي بها المحكمون في البحث وفقًا لاستمارة التحكيم المرسلة إليه، في أقرب أجل ممكن.
-يعاد البحث إلى المحكمين عندما تكون التوصيات جوهرية؛ لمعرفة مدى التزام الباحث بذلك.
-تتولى هيئة تحرير المجلة متابعة التقييم عندما تكون التوصية بإجراء تعديلات طفيفة، ومن ثم يتم التحقّق النهائيّ، ويُمنح الباحث خطاب قبول بالنشر، متضمنا رقم العدد الذي سوف ينشر فيه وتاريخه.

-بعد التأكد من جاهزية المخطوطة بصورتها النهائية، يتم إرسالها إلى التدقيق اللغوي والمراجعة الفنية، ثم تحال إلى الإنتاج النهائي.

- يعاد البحث بصورته النهائية إلى الباحث قبل النشر للمراجعة النهائية وإبداء الملاحظات إن وجدت، وفق النموذج المعدّ لذلك.

- يتم نشر الأعداد إلكترونيًّا في موقع المجلة، وترسل ورقيا لمن أراد من كل عدد وفق الخطة الزمنية المحددة للنشر، ويتاح تحميلها مجانا على الرابط الآتي:https://www.tu.edu.ye/journals/index.php/edu

رابعا: أجور النشر:

يدفع الباحثون الأجر المقرر حسب الآتي:

- يدفع أعضاء هيئة التدريس في جامعة ذمار مبلغ 20000 ألف ريال يمني.

- يدفع الباحثون اليمنيون من داخل اليمن 30000ألف ريال يمني.

- يدفع الباحثون من خارج اليمن100 دولارًا أمريكيًّا أو ما يعادلها.

-يدفع الباحث مقدما أجور إرسال النسخ الورقية من العدد إن أراد نسخة ورقية.

- لا يعاد المبلغ في حالة رُفض البحث من قبل المحكمين.

للاطلاع على الأعداد السابقة يرجى زيارة موقع المجلة عبر الرابط:

https://www.tu.edu.ye/journals/index.php/edu

- **المراسلات على العنوان البريدي والإلكتروني الآتي:** journal_sei_edu2006@tu.edu.ye

عنوان المجلة:

كلية التربية – جامعة ذمار – ص ب: (87246) ت: (06509121 - 06509132) فاكس: (06509556).

Faculty of Education, Thamar University - P.O.Box: (06509121 - 06509132) Fax: (06509556).

http://tu.edu.ye/faculty/education/ - E-mail: journal_sei_edu2006@tu.edu.ye

المحتويات

إدمان الألعاب الإلكترونية وعلاقته بالشعور بالمسؤولية وتقدير الذات والتواصل الأسري لدى طلبة المرحلة الثانوية بمدينة نجران	9	أسامة محسن جابر عبد الرازق
الآثار القرآنية الإيمانية والأمنية والطبية والنفسية والأخلاقية والاجتماعية - دراسة موضوعية	52	رضوان بن ياسين بن أحمد الشهاب
الثبات على الحق في سورة آل عمران- دراسة تفسيرية موضوعية	81	إبراهيم بن عباس الشغدري
الجَوهَرة الوَفيَّة، والدُّرة السَّنِّيةِ في الكَلامِ، في إيضَاحِ مَا نَقلَهُ الخَفاجِي من عِبارَةِ ابنِ الهُمَامِ، تأليف: محمد بن يوسف جَدَّي (المتوفى: 1345هـ) ضبط نَصَّهَا، وقدَّمَ لَهَا، وحقَّقها الباحثان: عادل معيلي، و مرتضى مصنوم	126	عادل معيلي مرتضى مصنوم
الضوابط والتنبيهات على الأخطاء الشائعة في التلاوة عند المقرئ جمال الدين المِلْحَانِي (ت938هـ)	177	سلطان علي صالح الفقيه
تعقبات الإمام الشوكاني الفقهية على العلامة الحسن بن أحمد الجلال في باب الصلاة وأحكامها (الأذان والقنوت في صلاة الفجر أنموذجاً)	230	علي عبد الله محمد العروي
علوم القراءات القرآنية ومناهج تلقيها وعرضها بين المدرستين القرائيتين: اليمنية والمغربية	275	أحمد محمد جربين حيران محمد بوطربوش
موانع تأثر الكفار بآيات القرآن الكريم -دراسة عقدية	309	أحمد علي مصلح مزروع
نقش سبئي توحيدي جديد من نقوش الإنشاءات من قرية العِرَافَة اليمن- دراسة في دلالاته اللغوية والعقائدية والأثرية (البارد-العِرَافَة 1)	336	فيصل محمد إسماعيل البارد
لخواص التركيبية والضوئية والكهربائية لمساحيق α-Al2O3 النانوية النقية مع إضافة V2O7 وCu2O بطريقة السوجل	382	سامي العريقي، محمد علي الموشكي،شكيب مقبل السويدي
العلاقة بين الجنس والمجتمع واللغة	400	سميحة أحمد بن سلمان

الصفحات: 126 - 176

العدد 19 - أكتوبر 2023
Issue 19 – Oct 2023
The Scientific Journal of the Faculty of Education

الجَوهَرة الوَفيَّة، والدُّرة السَّنِّيةِ في الكَلام، في إيضَاحِ مَا نَقلَهُ الخَفاجِي من عِبارَةِ ابنِ الهُمَامِ، تأليف: محمد بن يوسف جَدّي (المتوفى 1345هـ) ضبط نَصّهَا، وقدّمَ لَهَا، وحقّقها الباحثان: عادل معيلي، ومرتضى مصنوم

Al-Jawhara Al-Wafiya, and Al-Durra Al-Sunniyyah in Speech, in clarifying What Al-Khafaji Transmitted from Ibn Al-Hammam's Phrase, by Muhammad bin Yusuf Jaddi: Text Was Set, Presented, and Investigated by Dr. Adel Maeli and Murtadha Masnom

Adel Karama Maeli - عادل كرامة معيلي

Faculty of Education - Mahrah University (Yemen) - كلية التربية - جامعة المهرة (اليمن)

Murtadha Masnom - مرتضى سعيد مصنوم

Faculty of Arts, Mahrah University, Yemen - كلية الآداب - جامعة المهرة (اليمن)

تاريخ الاستلام: 14/ 2023/04 تاريخ القبول: 12/ 2023/05 تاريخ النشر: 2023/10/30

ملخص البحث:

يهدف هذا البحثُ إلى ضبط، وتقديم، وتحقيق، مخطوط: «**الجَوهَرة الوَفيَّة، والدُّرة السَّنِّيةِ في الكَلامِ، في إيضَاحِ مَا نَقلَهُ الخَفاجِي من عِبارَةِ ابنِ الهُمَامِ، لمحمد بن يوسف جَدّي (المتوفى: 1345هـ)**»، الذي أجاب فيه المؤلّف عن إشكال مهم طُلِب منه الجواب عنه، وهي مسألة تم التباحث فيها بمدينة زبيد، وحصل فيها إشكال، وهي جملة: (الحمد لله) في مطلع سورة الأنعام. فتم تحقيق هذا المخطوط بغية نشره في: مقدمة، وقسمين: قسم للتعريف بالمخطوط، ومُؤلّفه، والقسم الثاني: للنَّص المُحقَّق، ثم خاتمة: احتوت على أهم النتائج التي توصَّل إليها الباحثان. وقد خلص الباحثان إلى جملة من النتائج أهمها: أنَّ هذا المخطوط المُحقَّق قطعاً هو لمُؤلّفه، وأنَّ الإمام ابن جدّي عالم موسوعي مُكثِرٌ في التأليف، إضافة إلى تمكُّنِهِ من علوم اللغة، وأوصى الباحثان جميع المُهتمِين بالتُّراث العناية بمُؤلفاته وإخراجها من رفوف المكتبات، ومن حيز المخطوطات إلى المطبوعات حتى تكون بين يدي القُرَّاء والمهتمين.

الكلمات المفتاحية: سورة الأنعام، الحمد لله، ابن جَدّي، الخَفاجي، ابن الهُمام.

Abstract

This study was intended to set, present, and investigate of the manuscript: "Al-Jawhara Al-Wafiya, and Al-Durra Al-Sunniyyah in Speech, in Clarifying What Al-Khafaji Transmitted from Ibn Al-Hammam's Phrase, by Muhammad bin Yusuf Jaddai (died: 1345 AH)", in which the author replied to an important problem in which he was asked to answer. It was an issue that was discussed in the city of Zabid, and there was a misunderstanding one, which is the sentence: (Praise be to God) at the beginning of Surat Al-An'am. This manuscript was edited in order to be published, and it included: an introduction, two sections: one section for introducing the manuscript and its author, and the second section: for the verified text, then a conclusion that contained the most important findings of the study. The study concluded with a number of results, the most important of which are: that this edited manuscript is definitely for its author, and that Imam Ibn Jaddi is an encyclopedic scholar who wrote extensively, in addition to his mastery in language sciences. The study recommends that all those interested in heritage should take care of Jaddi's books and read them at libraries, and these books should be transferred to from the space of manuscripts to the printed matter so that they can be in the hands of readers.

Keywords: Surat Al-An'am (Sura of Livestock), al-hamad lillāh (Praise be to God), Ibn Jaddi, Alkhafājī, Ibn alhomām

العدد 19 - أكتوبر 2023
Issue 19 – Oct 2023
The Scientific Journal of the Faculty of Education

مقدمة:

الحمد لله الذي جعلنا من خيرِ أمَّةٍ أخرجت للناس، أمَّة القرآن المنزَّل هداية ورحمة للعالمين، من أجل نيل السعادة في الدُّنيا والفوز بجنة النعيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، إنسهم وجنهم وهاديهم إلى الطريق القويم مُبَشِّراً بما علَّمه ربه، وناطقا بلسان عربي مبين، نشهد أنه بلغ ما أمرته به إلى الأُمَّةِ أجمعين.

أمَّا بعدُ: فإنَّ العلم مِن أنْفَسِ ما ينبغي للمُجدِّ أنْ يصرفَ فيه أوقاته، فهو الذُّخر الباقي له بعد موته وفنائه، وهو الطريق الذي سلكه العلماء، وصرفوا فيه جُلَّ أوقاتهم وأنفاسهم، وما الوقوف على ذخائرهم ومؤلفاتهم إلَّا دليل ناصع على ما قلناه، ثُمَّ إنَّ الاشتغال بتراثهم والانكباب عليه من أجود ما ينبغي للمُهْتم أن يصرفَ فيه بعضاً من أوقاته؛ للتعرف على آثارهم من أجل إخراجها والاعتناء بها، والحفاظ عليها من العبث والاندثار.

وبناء على ما سبق فقد عَقَدنا العزم على تحقيق هذا السِّفر النفيس من هذه الرسالة المهمة للعلامة ابن جَدِّي رحمه الله، وبذلنا فيها غاية الوسع حتى يخرج في حُلّة قشيبة تليق بمكانة صاحبها، نظير ما بذله من جهد ووقت في تأليفها، وبالله نستعين.

أسباب اختيار الموضوع:

1- القيمة العلمية لهذه الرسالة لما حَوت مِن مادة علمية رفيعة ناقَشتْ فيه جزءًا من آية قرآنية من مطلع سورة الأنعام؛ نقاشاً علميًّا مستفيضاً من طرف العلامة محمد بن يوسف جَدِّي رحمه الله لتفسيرها من طرف البيضاوي مع حاشيتها للخفاجي، مع التعليقات عليها- التي صنعها مُصحِّح الطَّبع نصر الهوريني- لقد كان كل ذلك حافزا لنا في إبراز هذا العمل وإخراجه حتى يتسنى للمهمتين مطالعته والنظر فيه.

2- التعريف بهذا العَلَم الجهبذ، حيث إنه ما زال في عِداد المغمورين، وتراثه لمّا يحظَ بالعناية الفائقة من قبل المهتمين بالتراث، ولعل التعريف به يُحَفِّزُ المهتمين بالتراث المخطوط للتنقيب عن تراثه وإخراجه من حيز المخطوط إلى المطبوع.

3- الإسهام مع غيرنا من المهتمين في إخراج التراث الزَّبيدي، والتَّهامي على وجه الخصوص، واليَمَني عموماً من بين رفوف المكتبات الخاصة، والعامة حتى لا يناله الفقدان مع تقادم الزمان.

العدد 19 - أكتوبر 2023
Issue 19 – Oct 2023
The Scientific Journal of the Faculty of Education

أهمية الموضوع:

ترجع أهمية هذه الرسالة التي عملنا على تحقيقها إلى أنها تناولت الحديث عن جزء من آية قرآنية لم نقف حدِّ علمنا على مَنْ تناولها بالطريقة التي تناولها المُؤلِّف عليه شآبيب الرحمات، وبعد النظر في محتواها، وغزارة مادتها، وجدنا أنه لا بُدَّ من الاجتهاد في الاشتغال عليها وإخراجها نظراً لأهميتها وأهمية محتواها.

منهج البحث:

في هذه الدراسة تم استعمال المناهج البحثية الآتية:

1- المنهج التاريخي: إذ تم الاستفادة منه في ترجمة المُؤلِّف، وفي التَّعرُّفِ على النُّسَخِ الخطِّيةِ، ثم نسخها من المخطوط إلى مرحلة الرَّقْن (الطبع)، والترجمة للأعلام المذكورة في النَّص المحقَّق من مصادر معتمدة في التراجم.

2- المنهج الوصفي: وبه تم وصف النُّسخ الخطِّية المعتمدة في التحقيق.

3- المنهج التوثيقي: توثيق النصوص التي ذكرها المصنِّفُ من مصادرها، أو بالواسطة قدر الاستطاعة.

خطة البحث:

المقدمة: حوت أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، ومنهجه، وخطة البحث.

القسم الأوّل: التقديم للتَّحقيق، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في ترجمة المُصَنِّف، وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده.

المطلب الثاني: شيوخه.

المطلب الثالث: تلاميذه.

المطلب الرابع: هجرته.

المطلب الخامس: عودته لليمن.

المطلب السادس: مؤلفاته.

المطلب السابع: وفاته.

المجلة العلمية لكلية التربية
العدد 19 - أكتوبر 2023
Issue 19 – Oct 2023
The Scientific Journal of the Faculty of Education

المبحث الثاني: في التَّعريف بالمخطوط، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: توثيق عنوان الكتاب، ونسبته لمؤلفه.

المطلب الثاني: سبب تأليفه لهذه الرسالة، وموضوعها.

المطلب الثالث: المصادر التي اعتمدها المؤلف في تأليف رسالته

المبحث الثالث: وصف النُّسخ الخطِّية، ومنهج التَّحقيق، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: وصف النسخ الخطية.

المطلب الثاني: خطوات منهج تحقيق النَّص.

القسم الثاني: النَّص المحقَّق.

الخاتمة: تضمَّنت أهم النتائج، والتوصيات.

1- التقديم للتَّحقيق:

1-1- في ترجمة المُصَنِّف:

1-1-1- اسمه، ونسبه، ومولده: اسمه، ونسبه: هو العلامة محمد بن يوسف بن يحيى بن عبدالله جَدِّي.

مولده: ولِدَ العلَّامة محمد بن يوسف جَدِّي رحمه الله في سنة 1230هـ.

1-1-2- شيوخه:

أخذ الإمام العلامة محمد بن يوسف جَدِّي رحمه الله عِلْمهُ عن جملة من الشيوخ داخل اليمن وخارجها بسبب هجراته التي قام بها خارج اليمن، فمن شيوخه داخل اليمن: العلَّامة سليمان بن عبد الرحمن الأهدل، والعلَّامة داود بن عبد الرحمن حجر، والعلَّامة يوسف بن محمد ناصر فقير، والعلّامة يحيى بن محمد المزجاجي، والعلَّامة محمد بن حسن سعيد فرج أخذ عنه «الشفا» للقاضي عياض، والعلَّامة محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل أخذ عنه «منهاج» النووي، وأوائل« صحيح البخاري»، و«طوالع الأنوار» في علم الكلام للبيضاوي، وأخذ عن العلَّامة محمد بن محمد بن عمر المزجاجي في العلوم العقلية، وغيرهم[1].

1-1-3- تلاميذه:

بعد قدومه لليمن عامَّة وزبيد خاصة؛ أقبل عليه طلاب العلم للأخذ منه والاستفادة من علومه، ومن طلابه: ولَدهُ يحيى بن محمد بن يوسف جَدّي، وأبكر بن عبد الرحمن الأهدل، ومحمد صديق البطّاح

الأهدل، ومحمد بن يوسف فقير، وحمود بن سليمان الهندي الحنفي، وعبدالله بن زيد المعزبي، وحسين بن محمد بن عبد اللطيف الوصابي، وسالم بن محمد بازي، وأحمد محمد عبد الباقي خليل، ومحمد بن محمد عبورة الهذلي، وغيرهم[2].

تلامذته الو افدون على زبيد: نظرا لِصيتهِ العلمي الواسع، وبسبب هجراته التي ذكرناها آنفا أقبل عليه الطلبة من الخارج لِلِّقَاء به والأخذ عنه، فأقبل عليه محمد جوهر من الصومال، وعلي بن حسن الجاوي من جاوة، وعمر الجبرتي من جبرت، أخذوا عنه الفقه، والعربية، والحديث وأسانيده، والقراءات وأسانيدها[3].

1-1-4- هجرته:

هاجر رحمه الله إلى دمشق في عام (1295هـ) واستقرَّ بها، وهناك أخذ عن علمائها، وأخذوا عنه كذلك، ثُمَّ في سنة (1297هـ)، هاجر إلى مكة لأداء فريضة الحج، وهناك التقى بعلمائها وأخذ عنهم، منهم: العلَّامة زيني دحلان، والعلَّامة محمد بن سليمان حسب الله، والعلَّامة محمد بن محمد السيلاني، والعلَّامة جوهري الشنقيطي المصري المكِّي، ثُمَّ زارَ مدينة رسول الله ﷺ واستقر فيها إلى سنة (1302هـ)[4].

1-1-5- عودته لليمن:

بعد استقراره بالمدينة حتى العام المذكور آنفا، عاد لليمن وهو شابٌّ في مقتبل عمره، فالتقى بعلمائها فنال من الإكرام والود والاحترام، بل وأخذوا عنه العلم، ثم عاد بعدها إلى مدينة زَبِيد سنة (1305هـ) بعد رحلته العلمية في المهجر التي استغرقت عشر سنوات ففرح بقدومه طلاب العلم واحتفوا بذلك أيَّمَا احتفاء[5].

1-1-6-: مؤلفاته:

توفي الإمام محمد بن يوسف بن جَدِّي رحمه الله بعد أن ترك إرثاً عِلمياً كثيراً ومتنوعاً في شتى العلوم؛ بلغ تعدادها: تسعة وتسعين مُؤلفاً كما ذكرها مَن تَرجَمَ له، قال الحضرمي: «مؤلفاته بلغت تسعة وتسعين مُؤلفاً في فنون شتَّى»[6]، وحتى لا يطول بنا المقام في هذا البحث سنقتصر على ذكر عشرين منها، ومَنْ أَرادَها فعليه بالرجوع إلى ترجمته سيجدها مذكورة جملة هناك:

في الشريعة وما يتصل بها:

- القول الأعدل، في جواب العلامة حمزة بن عبدالرحمن الأهدل.

المجلة العلمية لكلية التربية
العدد 19 - أكتوبر 2023
Issue 19 – Oct 2023
The Scientific Journal of the Faculty of Education

- العقد الفريد، واللؤلؤ المنظوم، في شرح قول ابن الجوزي في وداع رمضان، ويأمر الولي بأخذ العُصاة، ويتقدم مقتبسا قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: 24].

- جمع منوال الشريد، في التميز بين مصلى الجنائز ومصلى الاستسقاء والعيد.

- وبل الغمام، وشن المطر الماحي، لما كتبه ابن قاسم مِن المنع لكلام ابن حجر على قول المنهاج، يعجز عن حفظه أكثر أهل العصر.

- إتحاف الصوام بما ورد في الخلوف عن سيد الأنام.

- رسالة في علم التوحيد.

- القول الوجيز الآسني على ما أورده السائل في زكاة الخضروات، كقهوة البُن والقات، ونحوها كسائر المنتجات.

- الدراري المضيئة بأجوبة المسائل العدنية.

- كتاب تحفة المسترشدين، في بيان مذاهب فرق المسلمين.

- رسالة جميلة جليلة، في ريحانتي سيد الكونين ﷺ.

في اللغة وعلومها:

- تذكرة المذكرين، بصحة تمثيل ياسين بأبي البكرين، عند حكاية الخلاف في جمع الكنى بين أهل الكوفة والبصريين.
- رسالة في علم الحرف.
- مرهم الكلام والرحيق المختوم، في بيان أن خبر المبتدأ المشتق ليس له مفهوم.
- مناظرة نثرية، لغوية " لا إله إلا الله".
- رسالة جامعة، لأسماء العلوم ومسمياتها.
- شرح الآجرومية.
- فصل الخطاب، من الفرق بين الحق، والصدق، والصواب.
- القول المبلغ، إلى سمع من تفرغ، لاستماع حكم الاستثناء المفرغ.

العدد 19 - أكتوبر 2023
Issue 19 – Oct 2023
The Scientific Journal of the Faculty of Education

- رسالة في الإدغام.
- لقطة العجلان، في بيان بقية الجملة من كلام البيضاوي والزمخشري رحمهما الله عن تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾ التوبة: 30](7).

قال الحضرمي: «وجميع هذه المؤلفات محفوظة لدى حفيده يحيى بن محمد بن يوسف جدي(8).

1-1-7- وفاته:

بعد حياة علمية حافلة بالعطاء توفي العلامة محمد بن يوسف جدي- غفر الله له ونوَّر ضريحه وأسكنه الفردوس في الجنة مع العلماء والصالحين- وكانت وفاته سنة (1345هـ).

1-2- التعريف بالمخطوط:

1-2-1- توثيق عنوان الكتاب، ونسبته لمؤلفه:

أولا: توثيق عنوان الكتاب:

ورد في عنوان الرسالة عند عبد الرحمن الحضرمي حين ترجم له بـ «الجوهرة الوفيَّة، والدُّرة المُضِيئةِ، في الكَلامِ في إيضَاحِ مَا نَقلَهُ الخَفاجِي في عِبارَةِ ابنِ الهُمَامِ»، وورد كذلك في النُّسختين التي حققنا الكتاب عليهما بما أثبتناه، وورد في طُرَّة النسخة (بن) أيضا بـ: «الجوهرة المُضيئة، والدُّرة السَنية في الظلام في إيضاح ما نقله الشهاب الخفاجي من عبارة ابن الهمام في حواشيه على تفسير البيضاوي -رحمه الله- عند الكلام على (الحمد لله) أوَّل سورة الأنعام»، وبعد التوقف والنظر فيها جميعاً، ارتأينا اختيار العنوان المثبت؛ لأنه قد ورد على طُرَّةِ النُّسخة الأُمِّ التي هي بخط مؤلِّفها، وورد أيضاً على الصفحة الأولى من النسخة التي هي بخط ابنه، فيمكن اعتبارهما دليلا على أن هذا العنوان هو الذي اختاره المؤلِّف لرسالته، وأسماها به- والله أعلم بالصواب-.

ثانيا: نسبة الكتاب لمؤلِّفه: هذه الرسالة هي لمُؤلِّفها العلامة محمد بن يوسف بن جدِّي رحمه الله بدُون أدنى شكٍّ في ذلك لجملة من الحقائق التي تؤكد نسبتها له منها:

- الوقوف على نسختين خطيتين مثبتتان له مع عنوانها المذكور.
- تصريحه هو بنفسه في مقدمة رسالته، أن ثمة مَنْ طلب منه تأليفها فاستجاب لهذا الطلب.
- عندما ترجم له عبد الرحمن الحضرمي، وحين ذكر مؤلَّفاته ذكرَ من ضمنها هذه الرسالة.

المجلة العلمية لكلية التربية
العدد 19 - أكتوبر 2023
Issue 19 – Oct 2023
The Scientific Journal of the Faculty of Education

1-2-2- سبب تأليفه لهذه الرسالة، وموضوعها:

أولا: سبب التأليف: أبان ابنُ جَدِّي رحمه الله عن سبب التأليف في مقدمة رسالته، نلخصه في الآتي:

- حضوره إملاء السيد عبدالله بن محمد البطَّاح في عام (1321هـ) مع مجموعة من العقلاء لتفسير العلَّامة البيضاوي مع مراجعة حواشيه لِلشِّهاب الخفاجي، والتباحث في مطلعها عند قوله تعالى: (الحمد لله) مع وقوع إشكال لهم فيها عند التباحث، وبخاصة عند مراجعة تعليقات مُصحِّحِ الطَّبعِ: نصر الهُوريني عليها؛ بسبب عدم استقامة عبارته وانغلاقها، وعدم فهمها.

- طلب منه السيد البطَّاح بعد مكاتبة بينهما حلَّ هذا الإشكال الواقع في عبارة البيضاوي، وحاشية ابن الهمام عليه، مع تعليقات الهُوريني لبيانها وتوضيحها، وبسط المقال فيها؛ فما كان من العلامة محمد بن يوسف جَدِّي رحمه الله إلَّا أن استجاب لهذا الطلب.

ثانيا: موضوع الرسالة: أما موضوعها فهي رسالة نفيسة في مادتها، دار الحديث فيها حول مسألة غاية في الأهمية تناولها بتعقيبات تَنُمُّ عن فِطْنتهِ وسعة علمه وتبحُّره في آلة العلوم الشرعية، وهي مسألة: (الحمد لله) في أول سورة الأنعام، والكلام الذي دار حولها في تفسير الإمام البيضاوي مع مراجعة ما ورد في حواشي الهمام على الإمام البيضاوي، مع نَقْدٍ من طرفه لمُصحح الطَّبعِ العلَّامة أبي نصر الهُوريني، الذي لم تستقم عبارته وعدم فهمهما، فكان كلامه نفيسًا واستطراداته تشفي غليل المتتبع لما كتب رحمه الله.

1-2-3- المصادر التي اعتمدها المؤلّف في تأليف رسالته:

حين ألَّف الإمام ابن جَدَي هذه الرسالة اعتمد على جملة من المصادر المتنوعة في علوم اللغة، والتفسير، والأصول، والعقيدة، وعلم الكلام، والحديث، وهذا الشيء يؤكد لنا مدى تبحُّره العلمي، وكذا أمانته العلمية في توثيق نصوص مُؤلَّفه، ويمكن لنا هنا أن نذكر أهمها:

- بدائع الفوائد، لابن القيم (ت751هـ)، مطبوع.
- الآيات البينات، لا بن القاسم الغزي (994هـ)، مطبوع.
- مختصر المعاني، لمسعود بن عمر التفتازاني (ت792هـ)، مطبوع.
- حاشية الدسوقي على مختصر المعاني، وقفت على طبعته الحجرية.
- حاشية الباجوري على السمرقندية.

العدد 19 - أكتوبر 2023
Issue 19 – Oct 2023
The Scientific Journal of the Faculty of Education

- حاشية ابن الهمام على تفسير البيضاوي.
- الإمداد شرح الإرشاد، لابن حجر الهيثمي (ت974هـ).
- المسامرة في أحكام المُسايرة، لكمال الدِّين محمد بن محمد ابن أبي شريف (ت906هـ)، مطبوع.
- حاشية عصام الإسفراييني على الجامي.

3-1- وصف النُّسخ الخطِّية، ومنهج التَّحقيق:

1-3-1- وصف النُّسخ الخطِّية: حققنا هذه الرسالة على نسختين خطيتين نفيستين، وهما التي ظفرنا بهما، ووصفهما حسب الآتي:

النسخة الأصل، التي رمزنا لها بـ (الأصل):

مكان حفظها: في مكتبة خاصة بمدينة زَبِيد.

نوع الخط: مشرقي.

عدد الصفحات: 18.

عدد الأسطر في كل صفحة: 29- 30 سطراً في الصفحة الواحدة.

عدد كلمات السطر الواحد: ما بين 13- 15.

الناسخ: المؤلِّف نفسه، العلَّامة محمد بن يوسف جدي رحمه الله.

سنة النسخ: لا يوجد.

النسخة الثانية التي رمزنا لها بـ (بن):

مكان حفظها: في مكتبة خاصة بمدينة زبيد، للشيخ أحمد بن محمد بن عبد الجليل الغزي.

نوع الخط: مشرقي.

عدد الصفحات: 26 صفحة.

عدد الأسطر: 23- 24 في الصفحة الواحدة.

عدد الكلمات: 11- 12 كلمة في السطر الواحد.

الناسخ: ابن المؤلِّف يحيى بن محمد بن يوسف جَدِّي.

تاريخ النسخ: لا يوجد.

المجلة العلمية لكلية التربية
العدد 19 - أكتوبر 2023
Issue 19 – Oct 2023
The Scientific Journal of the Faculty of Education

1-3-2- خطوات منهج تحقيق النَّص: حتى تخرج هذه الرسالة في حُلَّةٍ قشيبة رسمنا طريقا سِرنا عليه في تحقيق هذا النص من أوَّله حتى نهايته حسب الآتي:

1- أبقينا نصَّ النُّسخة الأُمّ التي جعلناها أصلاً كما ورد، لم نتدخل فيه إلَّا في حالِ ورُودِ لَفظٍ في النسخة المقابلة يقيم النص ويضبط السياق نُثبته في الأصل بين معقوفين [ ] مع التنبيه على ذلك في الحاشية.

2- قرأنا النص قراءة متأنية، ثم نسخناه وفق قواعد الرسم الإملائي المعاصر، مع وضع علامات الترقيم في مواضعها المناسبة، وعند الانتهاء من كل صفحة من صفحات النسخة الأصل وضعنا خطا مائلا /.

3- أثبتنا الآيات القرآنية بالرسم العثماني برواية حفص عن عاصم، مع عزوها بذكر اسم السورة، ورقم الآية، ووضعها بين قوسين مزهرين: ﴿ ﴾.

4- وثَّقنا النقول من مصادرها الأصلية، أو بالواسطة ما استطعنا إلى ذلك سبيلا، وفي حال كان المصدر مخطوطاً جعلنا له اختصاراً الرمز: "مخ".

5- عزونا الأحاديث الواردة إلى مصادرها، مع ضبطها بالشكل.

6- ترجمنا لكل عَلَم مع ضبط المشكل منهم، عدا من تعسَّر علينا الوقوف على ترجمته، نبَّهنا على ذلك في الحاشية.

7- وثَّقنا الأبيات الشِّعرية التي وردت بالنص، وهما بيتان فقط.

8- في توثيق المصادر والمراجع في حال عدم وجود دار نشرٍ جعلنا لها اختصارا (د. ن)، وعند عدم وجود سنة الطبع، وضعنا اختصارا لها (د. ط).

1-3-3- نماذج من النُّسخ الخطِّية:

العدد 19 - أكتوبر 2023
Issue 19 – Oct 2023
The Scientific Journal of the Faculty of Education

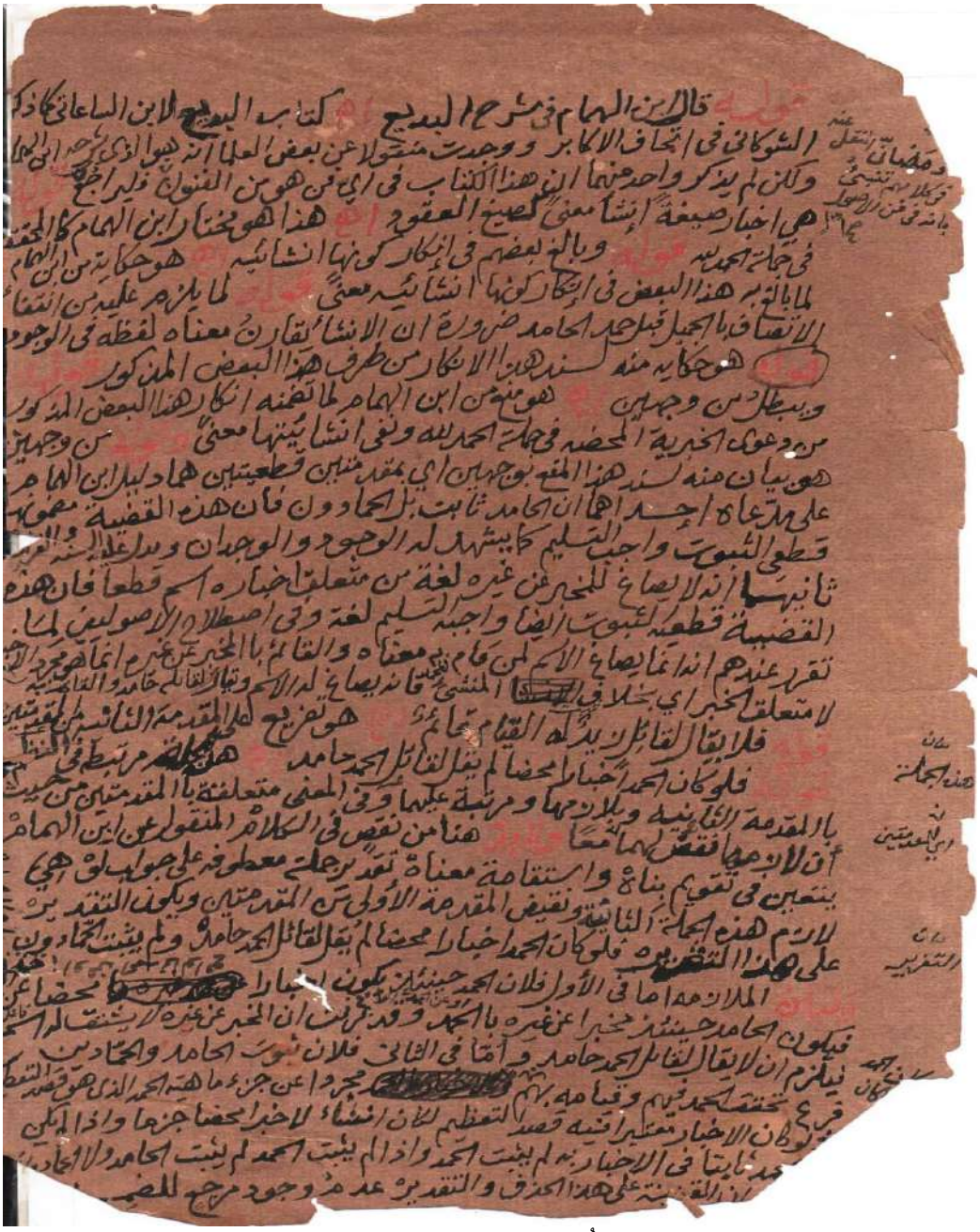

الصفحة الأولى من النُّسخة الخطِّية التي رمزنا لها بـ (الأصل)

المجلة العلمية لكلية التربية
العدد 19 - أكتوبر 2023
Issue 19 – Oct 2023
The Scientific Journal of the Faculty of Education

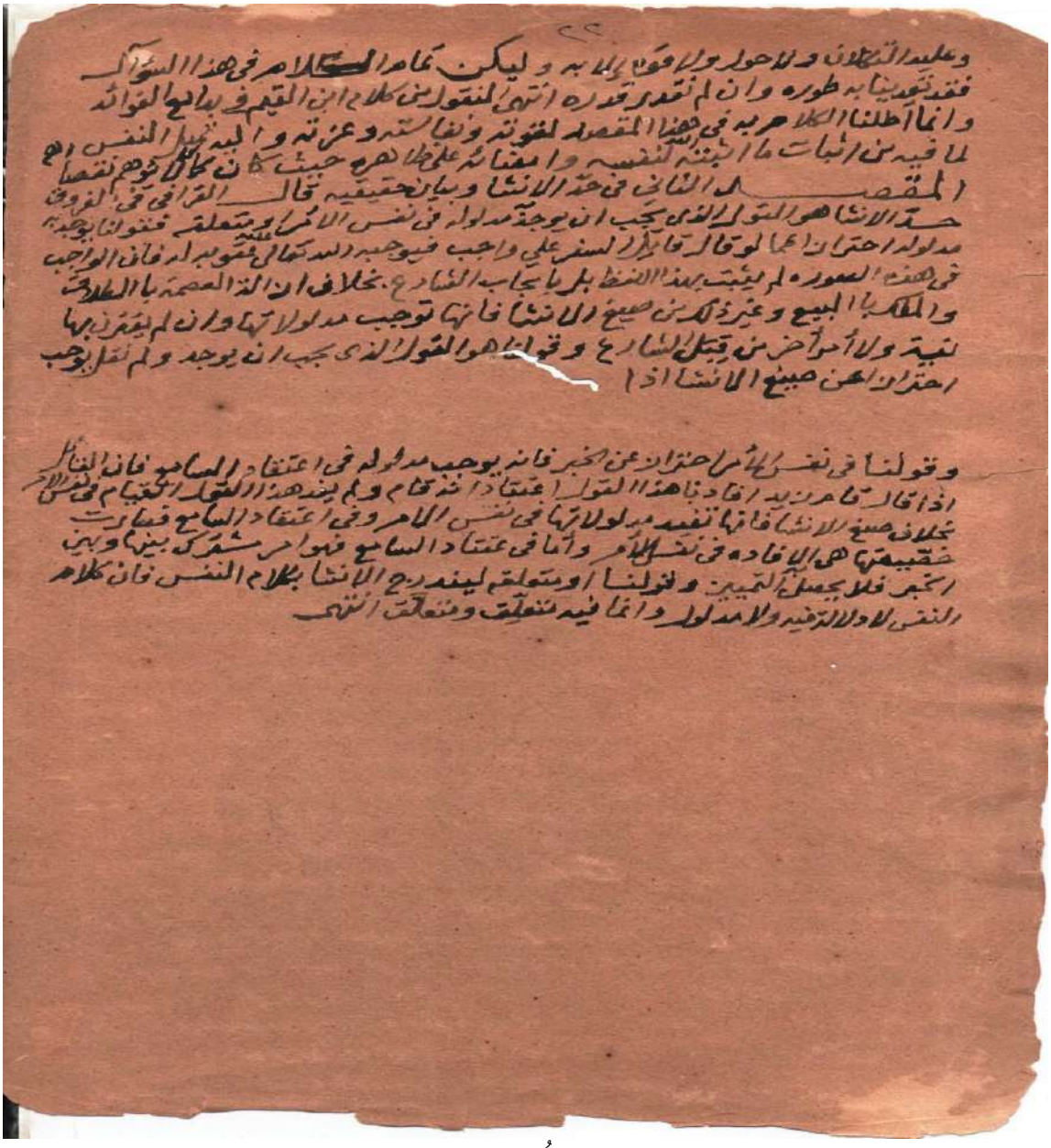

الصفحة الأخيرة من النُّسخة التي رمزنا لها بـ (الأصل)

العدد 19 - أكتوبر 2023
Issue 19 – Oct 2023
The Scientific Journal of the Faculty of Education

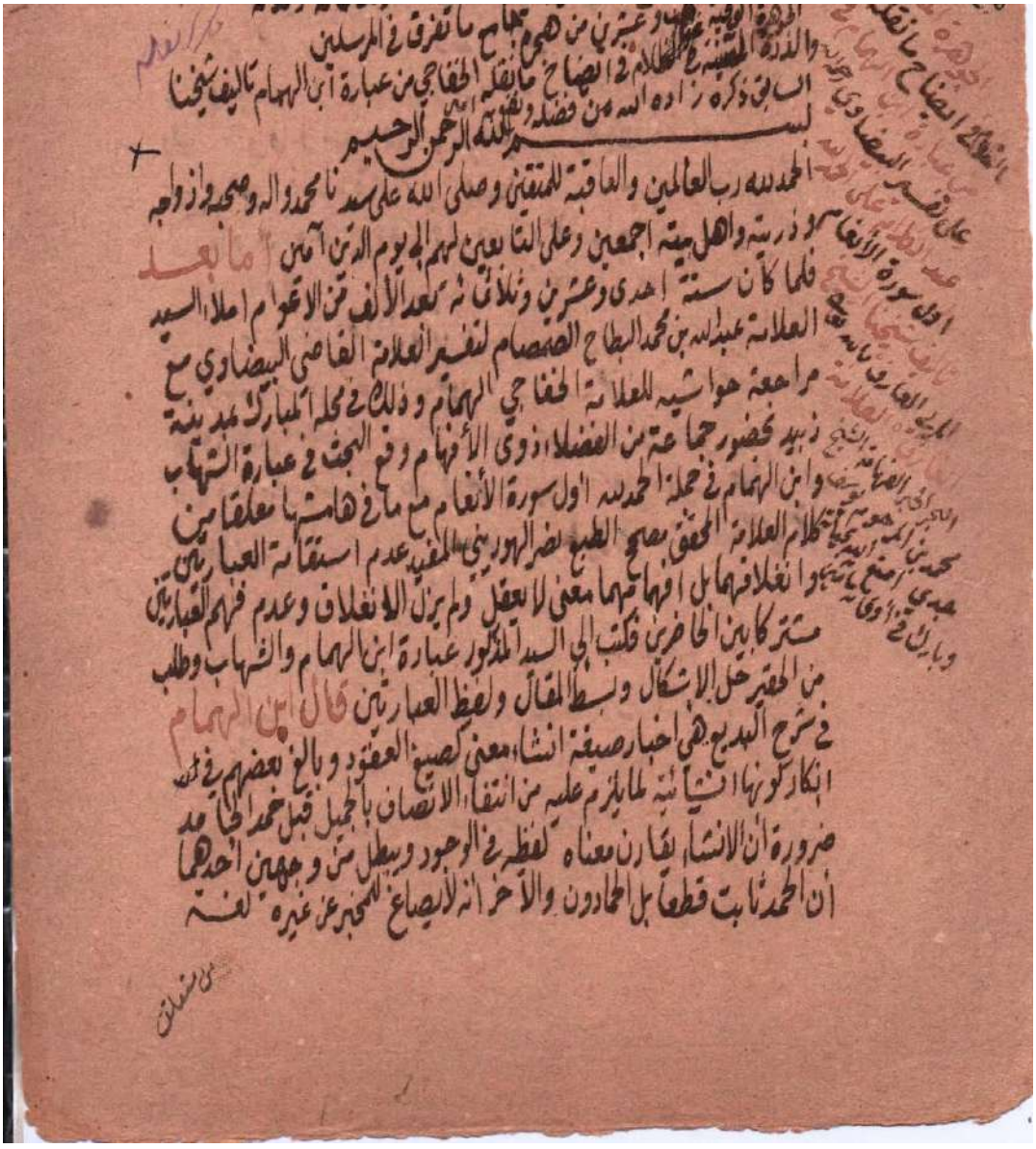

الصفحة الأولى من النُّسخة الخطِّية التي رمزنا لها بـ (بن)

المجلة العلمية لكلية التربية
العدد 19 - أكتوبر 2023
Issue 19 – Oct 2023
The Scientific Journal of the Faculty of Education

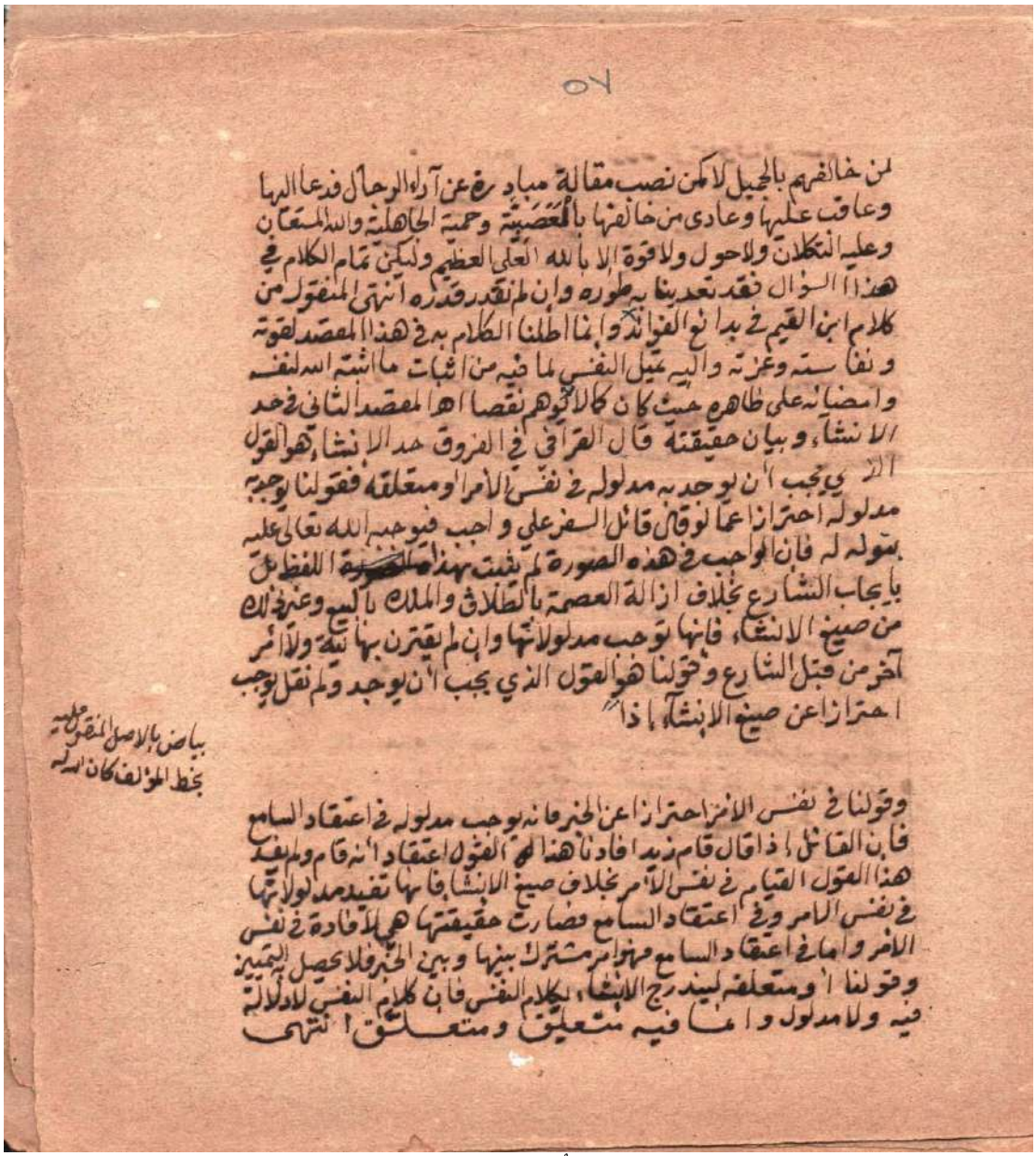

لمن خالفهم بالجبل لا ممن نصب مقالة مبادرة عن آراء الرجال فدعا الهوا
وعاف عليها وعادى من خالفها بالعصبية وحمية الجاهلية والله المستعان
وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ولنكمل تمام الكلام في
هذا السؤال فقد تعدينا به طوره وإن لم نقدر قدره انتهى المنقول من
كلام ابن القيم في بدائع الفوائد وإنما أطلنا الكلام بذكر هذا المقصد لقوته
ونفاسته وعزته وإليه يميل النفس لما فيه من إثبات ما أثبته الله لنفسه
وامتنانه على ظاهره حيث كان كمالا لا يوهم نقصا اهـ المقصد الثاني في حد
الإنشاء، وبيان حقيقته قال القرافي في الفروق حد الإنشاء هو القول
الذي يجب أن يوجد به مدلوله في نفس الأمر ومتعلقه فقولنا يوجد به
مدلوله احترازا عما لو قال قائل السفر علي واجب فيوجبه الله تعالى عليه
بقوله له فإن الواجب في هذه الصورة لم يثبت بهذا الصيغة اللفظ
بإيجاب الشارع بخلاف إزالة العصمة بالطلاق والملك بالبيع وغيرذلك
من صيغ الإنشاء، فإنها توجب مدلولاتها وإن لم يقترن بها نية ولا أمر
آخر من قبل الشارع وقولنا هو القول الذي يجب أن يوجد ولم نقل يوجب
احترازا عن صيغ الإنشاء إذا

بياض بالأصل المنقول عليه
بخط المؤلف كان الله له

وقولنا في نفس الأمر احترازا عن الخبر فانه يوجب مدلوله في اعتقاد السامع
فإن القائل إذا قال قام زيد أفادنا هذا القول اعتقاد أنه قام ولم يفد
هذا القول القيام في نفس الأمر بخلاف صيغ الإنشاء فإنها تفيد مدلولاتها
في نفس الأمر وفي اعتقاد السامع فصارت حقيقتها هي الإفادة في نفس
الأمر وأما في اعتقاد السامع فهو أمر مشترك بينها وبين الخبر فلا يحصل به التمييز
وقولنا أو متعلقه ليندرج الإنشاء بكلام النفس فإن كلام النفس لا دلالة
فيه ولا مدلول وإنما فيه متعلق ومتعلق انتهى

الصفحة الأخيرة من النُّسخة الخطِّية التي رمزنا لها بـ (بن)

العدد 19 - أكتوبر 2023
Issue 19 – Oct 2023
The Scientific Journal of the Faculty of Education

2- النَّص المُحقَّق:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وأزواجه وذريته وأهل بيته أجمعين، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدِين- آمين-

فلمّا كانت إحدى وعشرين وثلاثمائة بعد الألف من الأعوام أَمْلَى السَّيد العلَّامة عبدالله بن محمد البطَّاح الصمصام[9] لتفسير العلَّامة القاضي البيضاوي[10] مع مراجعة حواشيه للعلامة الخَفَاجي[11] الهُمَام[12] وذلك في مَحلِّهِ المبارك بمدينة زبيد بحضور جماعة من الفُضلاء ذوي الأفهام، وقع البحثُ في عِبارة الشَّهاب، وابنِ الهُمَام[13] في جملة: (الحمد لله) في أوَّلِ سُورة الأنعام[14] مع ما في هامشها مُعَلِّقاً مِن كلام العلَّامة المُحقِّق مُصحِّح الطَّبعِ نصر الهُوريني[15] المُفيد عدم استقامة العبارتين وانغلاقهما؛ بل إفهامهما معنًى لا يُعقل، ولم يزل الانغلاق وعدم فهم العبارتين مشتركاً بين الحاضرين، فكتبَ إليَّ السيد المذكور عبارة ابن الهُمام، والشَّهاب وطُلِبَ مِن الحَقِير حل الإشكال، وبسط المقال.

ولفظ العبارتين، قال ابن الهُمَام في: "شرح البديع" هي أخبارٌ صيغة إنشاء معنًى، كصيغ العقود، وبالغ بعضهم في أن إنكار كونها إنشائية لما يلزم عليه من انتفاء الاتصاف بالجميل قبل حمد الحامد ضرورة أن الإنشاء يقارن معناه لفظه في الوجود، ويبطل من وجهين: أحدهما: أن الحمد الثابت قطعاً؛ بل الحمَّادون، والآخر أنه لا يصاغ للمخبر عن غيره لغة من مُتعلِّق إخباره اسمًا قطعاً، فلا يُقَالُ لقائلِ: زيد له القيام: قائم، فلو كان الحمدُ إخباراً مَحضاً لم يقل لقائل: الحمد، حامدٌ، وهما باطلان، فيبطل ملزومهما، واللازم، وممَّا ذكره انتفاء وصف الواصف المعين لا الاتصاف، وهذا لأنَّ الحمدَ إظهارُ الصِّفات الكماليَّة الثابتة لا ثبوتها! نعم يتراءى كون كل مخبر منشئاً حيث كان واصفاً للواقع ومُظْهِراً له، وهو توهم أنَّ الحامدَ مأخوذٌ فيه مع ذكر الواقع كونه على وجهٍ ابتداء التعظيم، وهذا ليس ماهية الخبر فاختلفت الحقيقتان، وظهرَ أنَّ الغَفْلةَ عن اعتبار هذا القيد جزء ماهية الحمد، وهو مَنشأ الغلط بالغفلة عنه، ظنَّ أنه إخبارٌ لوجود خارج يطابقه، وهو الاتصاف، ولا خارج للإنشاء، وأَنْتَ تعلم أنَّ هذا خارج عن المفهوم، وهو الوصف الجميل وتمامه وهو المركب منه، ومِنْ كوْنه على وجهِ ابتداء التعظيم لا خارج له؛ بل هو ابتداء معنى، لفظُهُ عِلَّةٌ له»[16] انتهى.

العدد 19 - أكتوبر 2023
Issue 19 – Oct 2023
The Scientific Journal of the Faculty of Education

قلتُ: إن نظرتَ بتدقيقِ النظر إلى ما قالَ، فهذا كلامٌ لا يخلو من اختلالٍ؛ فإنَّهُ لا يلزمُ في كلِّ إنشاءٍ صحة اشتقاقِ اسم فاعل صفة للمتكلم به منه؛ بل إنما يكون إذا كان إنشاء الحالِ مِن أحواله كما فيما نحنُ فيه، ولا يعرف فيه بينه وبين الخبر في ذلك، فكما يَصِحُّ أن يُقال: حامد، يقال لِمَنْ: "ضرب: ضاربٌ" فإنْ لم يكونا كذلك لم يصح فيهما. وكما لا يُقال لمن قال: "زيد قائم" أنه قائمٌ، لا يقال لمن قال: "اضرب" إنه ضارب، وهذا لا يختص بالأمر؛ ألَا ترى أن قوله تعالى: ﴿*وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾ [17] إنها خبرية لفظا؛ إنشائية معنىً؛ لأنها لأمرهنَّ بالإرضاع، ولم يطلق عليه تعالى أنه مُرضِعٌ، وكذا نحو: "قاتله الله" جملة إنشائية معنًى، خبرية لفظاً، ولا يُقال لقائلها: "قاتلٌ"، وهذا تخييلٌ فاسدٌ، والذي غَرَّه صيغ العقود، وقد علمت وجهه فيها، وأنها لا تختص بها، وما نحن فيه من قبيلها فتأمَّلْ مَن مُنْصفاً. تمت عبارة الشِّهاب باللفظ، وهذه نبذةٌ تتضمنُ إيضاحِ ما نقلهُ الشِّهابُ الخَفَاجي من عبارة ابن الهُمام في حواشيه على تفسير البيضاوي عند الكلام على (الحمد لله) أوَّل سورة الأنعام تأليف شيخنا المذكور][18].

قوله: «قال ابنُ الهُمام في شرحِ البَديع» اهـ؛ «كتاب البديع» لابن السَّاعَاتِي[19] كما ذكره الشَّوكاني في «إتحافِ الأكَابر»[20] ووجدتُ منقولاً عن بعض العلماء أنَّه هو الذي شرحه ابنُ الهُمَام، ولكن لم يذكر واحدٌ منهما أنَّ هذا الكتاب في أيِّ فَنٍ هو مِنَ الفنونِ، ومَظان النَّقَل عنه في كلامهم تنبئُ بأنَّهُ في فَنِ الأُصول (فليُراجع)[21].

قوله: «هي أخبارٌ صيغة إنشاء معنًى كصيغ العقود» اهـ؛ هذا هو مختار ابن الهُمَام كالمحققين في جملة: (الحمد لله).

قوله: «وبالغ بعضهم في إنكاركونها إنشائية معنى» اهـ؛ هو حكاية مِن ابن الهُمَام لَمَّا بالغ به هذا البعض في إنكار كونها إنشائية معنًى.

قوله: «لما يلزم عليه من انتفاء الاتصاف بالجميل قبل حمد الحامد ضرورة أن الإنشاء يُقَارِنُ معناه لفظه في الوجود» اهـ؛ هو حكاية منه لسَنَدِ هذا الإنكار من طُرقِ هذا البعض المذكور.

قوله: «ويبطلُ من وجهين» اهـ؛ هو مَنْعٌ مِن ابن الهُمَام لما تضمنه إنكار هذا البعض المذكور من دعوى الخبرية المحضة في جملة: (الحمد لله)، ونفي إنشائيتها معنىً.

(وقوله:)[22] «**من وجهين**»؛ هو بيان منه لسَنَدِ هذا المنع بوجهين، أَيْ: بمقدمتين قطعيتين، هما دليل ابن الهُمام على مدعاهُ، إحداهما: أنَّ الحَامِدَ ثابتٌ؛ بل الحمّادون؛ فإن هذه القضية مضمونها قطعي الثبوت واجب التسليم، كما يَشْهَدُ له الوجود والوِجْدَان، وتدل عليه السنة والقرآن، ثانيهما: أنه لا يُصَاغُ للمخبر عن غيره لغة من متعلق إخباره اسما قطعاً، فإنَّ هذه القضية قطعية الثبوت أيضاً، واجبة التسليم لغة، وفي اصطلاح الأصوليين؛ لِمَا تقرر عندهم أنه إنما يُصاغُ الاسم لمن قام به معناه، والقائم بالمخبر عن غيره إنما هو مُجَرَدُ الإخبار لا مُتْعَلق الخبر؛ أي بخلاف المنشئ للحمد فإنه يصاغُ له الاسم، ويقال لقائله: حَامدٌ، والقائم به [متعلق إنشائه كما يأتي إيضاحه][23].

قوله: «**فلا يقال لقائلِ زيد ثبتَ له القيام قائم**» اهـ؛ هو تفريعٌ على المقدمة الثانية من المقدمتين، وبيان للازمها.

قوله: «**فلو كان الحمد إخباراً محضاً لم يقل لقائل الحمد: حامد**» اهـ؛ هذه الجملة مرتبطة في النَّظمِ بالمقدمة الثانية وبلازمِها ومُرتبة عليهما، وفي المعنى مُتعلقةٌ بالمقدمتين من حيث إن لازمها نقضٌ لهما معا، ولا بُدَّ هنا من نقصٍ في الكلام المنقول عن ابن الهُمام يتعيَّن في تَقويمِ بِناه، واستقامة معناه، تقديرُ جملة معطوفة على جواب لو؛ هِي لازِمُ هذه الجُملة الثانية، ونقيضُ المقدمة الأولى من المقدمتين، ويكون التقدير على هذا التقرير: فلو كان الحمدُ إخباراً مَحضاً لم يُقل لقائل الحمد: حامِد، ولم يثبت الحمَّادون، ولا الحامدُ، وبَيَانُ الملازمة: أمَّا في الأوَّلِ؛ فلأنَّ الحمدَ حينئذ يكونُ إخباراً مَحضاً عن [الغير أو عن الحمدِ في الواقع][24] فيكون الحامدُ حينئذ مُخبِرًا عن غيره بالحمد، أو عن الحَمدِ الواقع، وقد عرفتَ أنَّ المُخبِرَ عن غيره لا يشتقُ له اسم فاعل فيلزمُ أنْ لا يقال لقائل الحمد: حامدٌ، وأمَّا في الثاني: فلأن ثبوت الحامد والحمَّادين فرعُ تحقق الحمد فيهم وقيامه بهم [وإذا كان الحَمْدُ إخباراً محضا][25] كان مُجَرداً عن جُزءِ مَاهيةِ الحمد الذي هو قصد التعظيم [لعدم اعتباره الضمير راجع إلى قوله: إخباراً، وعدم دخوله تحت ماهيته لما سيأتي أنَّ مَاهيةَ الحمد غيرُ مَاهيةِ الإخبار، إذ][26] لو كان الإخبار معتبرًا فيه قصد التعظيم لكانَ إنشاءً؛ لا خبراً محضاً جزمًا، وإذا لم يكن [جزءُ][27] الحمد ثابتًا في الإخبار به لم يَثبتْ الحمد، وإذا لم يثبت الحمدُ، لم يثبت الحامدُ ولا الحمَّادونُ، [ثُمَّ][28] إنَّ القَرينةَ على هذا الحذف والتقدير عدم وجود مرجع للضمير / واستقامة المعنى مع ظهوره عند اعتباره وتقديره، ولعلَّ هذا الموضع من جُمْلةِ ما أوجبَ الشكوى لمُصححِ الطَّبعِ.

قوله: «**وهما**» اهـ؛ أي: عدم القول لقائلِ الحمد: حامد، وعدم ثبوت الحامد والحمّادين.

العدد 19 - أكتوبر 2023
Issue 19 – Oct 2023
The Scientific Journal of the Faculty of Education

قوله: «**باطلان**» اهـ؛ أي: لمَّا عرفت مِنَ أنَّ الحامِدَ؛ بل الحمّادين ثابتون موجودون، وأنَّ ثبوتهم فرع ثبوت الحمد، وتحقق ماهيته فيهم، وقيامه بهم، ومِنْ أنَّ قائل الحمد يقال له: حامد، وأن القول لقائل الحمد: حامِدٌ فرعُ صحة الاشتقاق له، وهي فرع إنشائه الحمد، وقيام متعلقه به.

قوله: «**فيبطل ملزومهما**» اهـ؛ أي: الذي هو القول بأنَّ جملة الحمد إخبارٌ مَحضٌ كما زَعَمَهُ هذا البعض المذكور.

قوله: «**واللازم ممّا ذكر انتفاء وصف الواصف المعيَّن لا الاتصاف**»؛ اهـ؛ هو دَفْعٌ ومُعَارضَةٌ مِن ابنِ الهُمَام لسَنَدِ الإنكار السَابِق ذِكره عن هذا البعض المذكور.

قوله: «**وهذا لأنَّ الحمدَ إظهار الصفات الكمالية لا ثبوتها**»؛ هو تعليلٌ موجَّهٌ لهذا الدفع، وحاصِلُه: أنَّ إنشاءَ الحمد الذي يقول به ابن الهُمام كغيره في جملة: (الحمد لله)، معناه إظهار الصفات الكمالية على وجهِ ابتداء التعظيم لا ثبوتها بسبب إنشائه كما توهمه هذا البعض المُنكِرُ حتى يلزم منه ما ذُكِر، ولا بُدَّ هنا من تقدير صِلَةٍ في كلام ابن الهُمام يندفعُ بها التناقض، والإيهام، والتقدير، وهذا لأنَّ الحمدَ إظهار الصفات الكمالية على وجهِ ابتداء التعظيم لا ثبوتها كما عَلمناهُ في كلامنا، ولعلَّ هذا الموضع من جُملَةِ ما أوجب الشكوى لمُصحِح الطَّبع.

قوله: «**نعم**» اهـ؛ هو استدراك على قوله: فلو كان الحمدُ إخبارًا محضًا إلخ. أَقَامَهُ مقامَ الاقتضابِ المؤيِّد لمَدعاهُ والمتمِّم لدَلِيله من حيث اشتماله على إبطال مدعَى الخصمِ، والحكم بوَهَمِهِ، وبيان تَعليله الذي هو مدرك ابن الهُمام في حكمه بإنشائية جملة الحمد معنىً، ونفي خبريتها المحضة؛ بل هو القطْب الذي يدور عليه بحثُه هنا من أوَّلِ كلامه إلى آخره.

قوله: «**يُتَراءىَ كونُ كل مخبر مُنشئا حيث كان واصفاً للو اقع ومظهِراً له وهو توهمٌ**» اهـ؛ يعني يتخيَّل على جهة اللزوم كون كل مخبر- أَيْ: بالحمد مُنشِئًا له، أَيْ: للحَمْدِ حيث كان واصفا، أَيْ: من أجل كونه واصفا، أَيْ: ذاكرًا ومُثبتاً للواقع، أَيْ: الاتصافَ بالجميل، ومُظهِراً له، أَيْ: بإخبَارِه به، هذا تقريرُ معنى هذه العبارة كما يدلُّ عليه سياق كلامِهِ، وسياقهُ عند التدقيق والتأمُّل وإمعان النَّظرِ مع التحقيق، وهو تصويرٌ لِمَا قد يتخيل ويقع في الوهْمِ كما وقع تخيُّلُه لهذا البعض المُنكر ولجَمْعٍ مِنَ العلماء غيره؛ حيث زعَموا أن جملة: (الحمد لله) خبريَّة، محضةٌ، وأن ذلك مُغْنٍ عن اعتبار كونها إنشائية معنىً (كافٍ)[29] في حصول الحمد بها، وفي تسمية قائلها حامد؛ بل هو متعين عند هذا البعض المنكر لِلّازِم الذي ذكرهُ، ولِحُصولِ الحمد وتسميةِ الحامد كما زَعمَ بهذا المُتراءَى اللَّازِم، لكلِّ

مخبر إخبارًا محضًا بجملة: (الحمد لله)؛ حيث المُخبر بها واصف للواقع ومظهِر له بإخباره به، وهو توهمٌ محضٌ، منشؤه غفلتُهم عن قَيْدِ ماهية الحمد المحصّل له كما سيأتي بيانه.

تنبيه: ما قررناه في تقرير معنى هذه العبارة بأَيْ التفسيريَّة أمرٌ لا بُدَّ منه في إيضاح مُراد ابن الهُمَامِ، ودفع لما تُعطيه عبارتُه مِنَ الإيهام، وهو لُزُوم كون كل مخبر مُنشئاً ولو بغير الحمد ونحوه، مع أنَّ ذلك خلاف المُراد؛ بل لا يكادُ يصح أَنْ يُرَادَ، ولعلَّ هذا الموضع مِن جملة ما أوجبَ الشكوى لِمُصحح الطَّبعِ. / [قوله: «**وإنَّ الحامد مأخوذ فيه مع ذكر الواقع كونه على وجهِ ابتداءِ التعظيم، وهذا ليس ماهيته الخبر، فاختلفت الحقيقتان**» اهـ؛ هو تعليل للحكم بالتَّوهم على هذا التَّرَائِي، ووَهَمُ المُتَرائي بإجرائِه هذا المُتَراءى في الإخبار المحض بجملة: (الحمد لله)، وأنه كَافٍ في حصول الحمد بها، وفي تسمية قائلها حامدًا. قالوا: وفي قوله: «إنَّ الحامِدَ مأخوذٌ» إلخ مُصَحَّفَة عن فَاءِ التَّعليلِ كما يدلُّ عليه سياق كلامه وسِباقه؛ بل هو المتعين في تقويم تركيبه وبناه وفي استقامة معناه. ولعلَّ هذا الموضع أيضاً من جملة ما أوجبَ الشكوى لمُصَحِحِ الطبع، ومعنى الكلام حينئذ: أنَّا لو سلمنا هذا المُتَراءى وأنَّ المُخبِرَ بجملة: (الحمد لله)، داخلٌ في عموم هذه الكليَّة، وأنه منشئٌ بالمعنى المذكور اللازم لكل مخبر بالحمد حيث كان واصفاً، أي: ذاكرا للواقع ومُظهِراً له لَمَا سلمنا أنه منشئ إنشاء اصطلاحياً للحمد، ولا أنه حامدٌ حمداً يُعتدُّ به، وذلك لِفَقْدِ قَصْدِ التعظيم فيه الذي هو ماهية الحمد، ومبدأ إنشائه ومنشئه كما سيأتي. وإنما هو إنشاءٌ لُغَويٌّ مِنْ باب أنشأ فلانٌ يحكي الحديث، أي: جعل يحكيه، وهو ليس بحمدٍ، ولا كلامنا فيه نعم، هو في الجملة حمدٌ لُغَويٌّ، وهو ليس مُعتدًّا به في حصول الحمد، وللفرق بين ماهية الحمد، وماهية الخبر به المتتبع للفرق بين المخبر بالحمد لله إخباراً محضاً، أي: مجرداً عن شَائبةِ الإنشاء وقصد التعظيم، وبين القائل: الحمد لله، قاصداً به الإنشاء بأن يكون قاصداً به ابتداء التعظيم، ووجهه: أنَّ المخبر بالحمد لله إخباراً محضاً وهو كونه واصفاً، أي: ذَاكِراً للواقع، أي: الذي هو الاتصاف بالجميل ومُظهِراً له، إلَّا أنه ليس بمنشئ ولا هو حامد؛ لِفَقْدِ قيدِ ماهية الحمد فيه، وهو الكون على وجهِ ابتداء التعظيم، فإنه بخلاف القائل: (الحمد لله)، القاصد به الوصف على وجه ابتداء التعظيم أصل منشئ للحمد، ويسمَّى حامداً لوجود قيد ماهية الحمد فيه، وهو كونه على وجه ابتداء التعظيم، وهو مبدأ الإنشاء المعنوي، ومُنشؤه في جملة: (الحمد لله).

تتمة و إيضاح: ماهية الخبر المحض بالحمد هي ذكر الواقع الذي هو الاتصاف بالجميل وإثباته لا غير؛ فالإخبارية إخباراً محضاً إنشاء، لكن (لا) بالمعنى المصطلح عليه عند البيانيين والأصوليين

وغيرهم، وهو ما يحصل مدلوله بلفظه؛ بل بهذا المتراءى وهو مجرد الثناء وإثباته، وهو ليس بحمد معتد به، ولا قائله بحَامدٍ، وإن كان حمداً لغويا كما مرَّ، فذكره بصيغة الإخبار إنشاء معنوي بالمعنى المصطلح عليه عندهم ضرورة وجود مبدأ الإنشاء فيه وهو الكون على وجه ابتداء التعظيم.

تنبيه و إيضاح: لِيَعْلمِ النَّاظرُ في دِقَّةِ هذا البحث وانغلاق عبارة ابن الهُمام فيه أن الإنشاء المُتراءى في كلِّ مخبر بالحمد هو غير الإنشاء المرعيّ لابن الهُمام في القائل: (الحمد لله)، على وجه ابتداء التعظيم؛ إذ الأوَّل مجرد ذكر الواقع وإثباته فقط، وهو يرجع إلى معنى الخبر، لا زائد عليه؛ لفقد مبدأ الإنشاء فيه ومنشئه، ولذا ترى ابن الهُمام حكم عليه بالتوهم وسمّاه ترائيًا، والثاني: ذكر الواقع وإثباته مع زيادة قيد هو مبدأ الإنشاء ومنشئه، وهو كونه على وجهِ ابتداء التعظيم. فإن قلت: المناسب في عبارة ابن الهُمام هنا أن يبدل لفظ الحامد في قوله: «**وإن الحامد مأخوذ» إلخ بلفظ الحمد؛ لأنه هو المأخوذ فيه مع ذكر الواقع كونه على وجه ابتداء التعظيم بالأصالة، وأما الحامد فإنما أخذ فيه ذلك بسبب أخذ منه وتبعيته له، ولتحصل المقابلة الحقيقية بينه وبين قوله بعده: وهذا ليس ماهية الخبر.**

قلتُ: هو كما قلت لو كان يساعده استدلال ابن الهمام، وسيأتي دليله وتعليله، ولكنه لا يساعده، بل يقتضي التعبير بالحامد لا بالحمد؛ وذلك لأنَّ ابن الهمام إنما أبطلَ دعوى الخصم الخبرية المحضة في جملة: (الحمد لله)[30] وإنكاره الإنشائية فيها بثبوت الحامد والحمادين، وبصحة القول لقائل الحمد: حامد، ثم أقام هاتين المقدمتين مقام الدليل على مدعاه، وهو إنشَائيةُ جملة الحمد معنىً، وساقهما مَسَاقهُ، ثم ذكر توجيههما وأخذ المطلوب منهما كما بيناه، ثم استدرك على ذلك بما يقابل الحامد لا الحمد، في قوله: «يتراءى كون كل مخبر..» إلخ، فصار المناسب في سياق استدلاله الإثبات في هذا التعليل بلفظ الحامد لا الحمد لمطابقة الدليل، وإن كان المعنى مع الإتيان بلفظ الحمد صالحاً، والمقصود منه حاصلا، الألف في الحامد بنظرة واحدة، وفي الحمد بنظرتين.

فإنْ قلتَ: سلمنا ما قلته من المناسبة في التعبير بلفظ الحامد، فما باله عَقِبَ ذلك؟ قال: وهذا ليس ماهية الخبر، وكان قياسُ ما قلتَ فيما مرَّ أَنْ يقول: وهذا ليس ماهية الخبر ليقابل به الحامد ويناسب قوله: «يتراءى كون كل مخبر». قلت: لما كانت هذه الجملة هي آخر بحثه في الدليل والتعليل كانت كأنها نتيجة كلامه كله مع خصمه المُدَّعي، كون جملة (الحمد) خبرية محضة، فصرَّحَ فيها بنفي مدعاه، وإبطاله لا ينفي لازمه وتابعه، ولا يخفى ما فيه من كمال المناسبة لهذا الغرض][31].

قوله: «وظهر أَنَّ الغفلة عن اعتبار هذا القيد جزء ماهية الحمد هو منشأ الغلط؛ إذ بالغفلة عنه ظن أنه إخبار لوجود خارجٍ يطابقه وهو الاتصاف، ولا خارج للإنشاء» اهـ؛ هو تنبيهٌ مِنْ ابْنِ الهُمام على غفلة هذا البعض المُنكر للإنشائية في جملة: (الحمد لله)، عن اعتبار القيد الذي لا بُدَّ منه في ماهية الحمد، وإبطالٌ لظنِّهِ البيِّن خطأه، وبيانٌ للسبب الذي غرَّه حتى جزم بأنَّ جملةَ الحمد خبرٌ مَحضٌ، وبالغَ في إنكارِ كونها إنشائية معنىً، وذلك السبب هو الاتصاف بالجميل الثابت قبل حمد الحامد.

قوله: «و أنت تعلمُ أنَّ هذا خارجٌ عن المفهوم وهو الوصف الجميل وتمامه، وهو المركب منه، ومن كونه على وجه ابتداءِ التعظيم لا خارج له، بَلْ هو ابتداءُ معنىً، لَفظُهُ عِلَّةٌ له» اهـ؛ هو دفعٌ لمُستَندِ هذا البعض في هذا الظن، ومعارضةٌ له بأنَّ الاتصاف الثابت قبل حَمْدِ الحامد إنما هو خارجُ جزء مفهوم جملة: (الحمد لله)، وهو الوصف الجميل، وليس لنا نَظَرٌ ولا بحثٌ في جزء مفهوم الجملة حتى تعتبر خارجَهُ، وإنما النظرُ والبحثُ في تمام مفهوم جملة: (الحمد لله) المركب من الوصف الجميل، ومن كونه على وجهِ ابتداءِ التعظيم وتمام هذا المفهوم لا خارجَ له؛ بَلْ هو ابتداء معنىً، لفظُهُ عِلَّةٌ له،- أَيْ: مُوجِد ومحصِّل له-، ومِنَ المعلوم أنَّ مفهومَ اللَّفظ الواحد غير مفهومِ اللَّفظ المركب منه، ومن غيره كما هو ظاهرٌ، فافترقا نظَراً واعتِبارًا، وتَمَّ ما ادَّعاهُ ابنُ الهُمَام مِنْ أنَّ جملة: (الحمد لله) إنشائية معنىً، وأنَّها لا خارجَ لها، وبطلَ ما زعمه هذا البعض المُنكر مِن أنَّ لها خارجاً يقتضي كونها خبريةً محضةً، ويمنعُ كونها إنشائية معنىً؛ فتأمَّلْ.

تنبيه: في الكلام هنا في إثبات حرف ينبغي إسقاطه، وإبدال اسم مكانه إيضاحاً للمعنى المُراد، ودفعاً للإيهام، وهو لفظةُ "**عن**" في قوله: «**و أنت تعلم أن هذا خارجٌ عن المفهوم**»؛ فإنها عبارةٌ فيها قَلَاقةٌ وإيهام خِلاف المراد، فينبغي أن يوضع مكان "عن" لفظ جزء بقرينة قوله بعده: «**وتمامه**»؛ ولعل هذا الموضع من جُملةِ ما أوجبَ الشكوى لمُصحح الطَّبعِ.

تنبيه: هذا التوجيه الذي ذكره ابنُ الهُمَامِ في تقرير البحث في هذا المَقام إنما هو على سبيل التَّنزُّل مع خَصْمِه ومُجاراة كلامه، وإرخاء العَنَانِ له، وإلَّا فوجود خارج للإنشاء لم يقصد بالمطابقة واللا مطابقة لا يمنع من كونه إنشاء، بل كلُّ إنشاء لا يخلو عن خارجٍ؛ لكنه لم يقصد بالمطابقة وعدمها، ولا بالبحث هنا كما قرَّره وصوَّره العلَّامة ابن قاسم[32] في بحث الإنشاء من «الآيات

العدد 19 - أكتوبر 2023
Issue 19 – Oct 2023
The Scientific Journal of the Faculty of Education

البيّنات» فراجِعْه، وفي «حواشي العلَّامة الدسوقي على المختصر»، وكذا البناني[33] عليه في بحث الإنشاء ما يُشفي العليل، ويروي الغليل في هذا المطلب الجليل.

تنبيه آخر: لِيَعلم الناظر في دقائق هذا البحث أنَّ كلام ابن الهُمام من أوَّلِه إلى آخره مع خَصْمِه المذكور إنما هو في صيغة (الحمد) ونحوه كالصَّلاة على النبي ﷺ ممَّا هو مبدأ الإنشاء، ومنشؤه جزء ماهيته / لا في جميع صيغ الإنشاء لفظاً ومعنىً، ولا في جميع صيغ الأخبار المقصود بها الإنشاء فاحفظ ذلك، فإنَّ مَدارَ البحث كله عليه، وبه تجتمع أشتات الكلام وتتفِقُ أطرافُه؛ الظاهِرُ عليها التناقض والانهَامْ.

تنبيه: حاصِلُ بحث ابن الهمام ومآل كلامه أنَّ الحمد المعتد به لمَّا كان هو الثناء مع قصد التعظيم- كما قرَّرهُ المحققون- كان قصد التعظيم جزء ماهيته ومبدأ إنشائه ومَنشأه، ومن المعلوم أنه لا وجود للشيء إلَّا بوجود ماهيته فلا يثبت حمد معتدٌّ به، ولا حامد يُعتدُّ بحَمْدِه إلَّا عند الثناء باللِّسان مع قصد التعظيم، ضرورة انعدام الكل بانعدام جزئه، وحيثُ كان الحامد ثابتاً محققاً في الخارج؛ بضرورة الوجود، لزم من ثبوته وتحققِه ثبوت ماهية الحمد وتحققها فيه ضرورة كون المشتق فرع المشتق منه، ووجوده بوجوده، ولزِمَ من ثبوت الحمد وتحققه ثبوت مبدأ الإنشاء وتحققه ضرورة انعدام الكل بانعدام جزئه- كما مرَّ- ولزم من ثبوت مبدأ الإنشاء وتحققه ثبوت الإنشاء وتحققه ضرورة لزوم المعلول لعلته ووجوده بوجودها، ولزم من ثبوت الإنشاء وتحققه ثبوت إنشائية صيغته الدَّالة عليه وتحققه فيها، ولو معنى ضرورة (كونه)[34] مدلولها وفهمه منها وحصوله بها، ولمَّا لم يوضع للحمد صيغة إنشائية، وإنما كان الذي يستعمل فيه صيغ الأخبار على طريق التَّجوز أو النقل؛ بل لم يكن يتأتى إلَّا بها كانت كل صيغة مستعملة في الحمد خبرية لفظًا، إنشائية معنىً؛ لتضمُّنِها مبدأ الإنشاء ومنشأه، وهو قصد التعظيم ابتداءً؛ الذي هو جزء ماهية الحمد، ومن جملة ذلك ما نحن فيه كما مرَّ تقريره، انتهى. وبإمعان النظر والتدقيق في هذا التقرير مع التحقيق يظهر للناظر استقامة كلام ابن الهُمام، ودقة نظره وقوة استدلاله بثبوت الحامد على إنشائية جملة (الحمد) معنىً، وبصحة اشتقاق الاسم منها على نفي خبريتها المحضة /.

قوله: «قلتُ إنْ نظرتَ بدقيق النَّظرِ إلى مَا قَالَ فهذا كلامٌ لا يخلو مِن اختِلَالٍ» اهـ؛ هذا الكلام من طَرفِ (الشِّهابِ الخَفاجِي)[35] أتى به في صورة المنع لما قرَّره ابن الهمام، والمعارضة الحقيقة لمقدمات دليله ومدركه وتعليله، وهو كما ستراه منعٌ لاستدلاله، ومعارضةٌ وقعت في غير محل النزاع، ولله دَرُّ الشهاب الخفاجي ما أَدَقَّ نظرهُ عند البحث في كلِّ مقام، وما ألطف غربلته لدقيق كلام

المدققين من الأئمة الأعلام إلَّا في البحث هنا مع العلَّامة المحقق ابن الهُمام؛ فإنه لمَّا اشتبه عليه كلامه والتبس، أقدم على ردِّهِ إقدام مَنْ لم يستضئ بمصباحٍ ولا شِهابٍ قبس، وها أنا أوضِّحُ لك الحال بصريح المقال؛ ليظهر أيُّ الكلامين فيه اختلال، فأقول: «قوله: فإنه لا يلزم في كلِّ إنشاء صحة اشتقاق اسم فاعل صفة للمتكلم به منه»، أقولُ: لا يخفى ما في كلام (الشِّهاب)[36] هنا من الاختلال ولا بِدعَ له، فكما (يكيل)[37] المرءُ لهُ يُكال، ولا ينفرد بالكمال إلَّا ذو العزة والجلال، سبحانه تبارك وتعالى، وبيان ذلك من وجوه: **الوجه الأوَّل**: إنه إنْ أرادَ بقوله: «**منه**»؛ أيْ: مِنْ لفظِ ذلك الإنشاء المتكلَّمِ به، فنفي اللزوم مُسَلَّمٌ؛ لكنه لا يتمُّ به مُراده مِنْ الردِّ على ابن الهمام والمعارضة لكلامه؛ لأنه لا يرد نقضًا عليه في صورة النِّزاع؛ لأنها حينئذ محل وفاق في صحة الاشتقاق، أيْ: من اللَّفظ. وإنْ أرادَ به ما هو أعم مِنْ ذلك، فنفي اللُّزوم ممنوع لمَا سيأتي تقريره في الوجه الرابع من ثبوت اللُّزوم في كلِّ إنشاءٍ، **الوجه الثاني**: أنَّ قوله: «**فلا يلزم**» إلخ؛ مجرد مُعارضة للمُقدمة الثانية مِنْ دَليلِ ابن الهُمام وهي بَدَاهة مَدْفوعة؛ لأنها مبنية على دعوى لم يدِّعها ابن الهُمام، ولا تعرَّض لها بنفيٍ ولا إثباتٍ، ولا دلَّ عليها كلامُه بمُطابقةٍ ولا التزام؛ وذلك لأنَّ مُبتدأ كلام ابن الهمام ومُنتهاه وغايته وقُصاراهُ إنما هو في خصوص جملة: (الحمد لله)؛ لا في عموم صيغ الإنشاءات، وإن كانت كلها فيها اشتقاق وصف مناسب لمَا تكيفت به نفس المتكلم بها؛ فإنه لا نظر له، ولا بحث هنا في هذا العموم، وإنما نظره وبحثه في خصوص جملة الحمد لخصوصيةٍ فيها، وهي قيدُ ماهية الحمد المحصَّل لمعنى الإنشاء فيها، والقرينة على ذلك إنه استدل على إنشائيتها بثبوت الحامد؛ بل الحمَّادين؛ وعلَّل ذلك في أواخر كلامه بأنَّ الحامدَ مأخوذٌ فيه مع ذِكرِ الواقع؛ كونه على وجهِ ابتداء التعظيم الذي هو مبدأ الإنشاء فيها (ومنشؤه)[38]، ثم استدل على نفي خبريتها المحضة بصحة اشتقاق الاسم فيها استدلالًا بالملزوم على اللازم، لا باللازم على الملزوم كما توهمه الشهاب؛ حيث فهم منه دعوى ابن الهُمَام في جميع الإنشاءات كما توهمه الشهاب لكان الأمر على العكس، أيْ: لاستدل بإنشائية جملة: (الحمد لله)؛ معنىً على صحة اشتقاق الاسم منها اهـ. فتأمَّلْ ودَقِّقِ النظر، **الوجه الثالث**: أنَّ قوله: «**فإنه لا يلزم صحة اشتقاق اسم**» إلخ؛ لا يصلحُ (المعارضة)[39] به لما قرره ابن الهُمام في خصوص جملة: (الحمد لله)، التي هي مَحَلُ النِّزاع، وذلك (لأنَّ)[40] غاية ما تفيده هذه الجملة رفع الإيجاب الكلي، وهو سلبٌ جزئي يصدق بنفي الحكم عن البعض، وإثباته للبعض، وجملة: (الحمد لله)، من ذلك البعض المثبت فيه صحة اشتقاق وثبوت المشتق، **الوجه الرابع**: أنَّ ما ادَّعاهُ من نفي لزوم / صحة الاشتقاق في كل إنشاءٍ ممنوع؛ بل الأمر بالعكس ضرورة أن في كلِّ إنشاء نسْبة تامَّة بين الطرفين قائمة بنَفْسِ المُتكلم باعتبارها يلزمُ في كلِّ إنشاءٍ صحة اشتقاق اسم للمتكلم به؛ سواء كان من لفظ إنشائه كما

في: (الحمد لله)، ونحو: "**بعتُ واشتريتُ**" وغيرها من صيغ العقود أَمْ مما يناسب المعنى الذي تكيفت به نفسه بحَسبِ صحة المعنى ومساعدة اللفظ الدَّال عليه؛ كما في الناطق: بلا إله إلا الله، والناطق بـ:(بسم الله)[41]، والقائل: "**نِعْمَ الرجُل زيد**"، "**وبئس الرجل العاصي**"، "**وقم، ولا تقم**"، "**وليته، ولعلَّه**"، وغير ذلك من باقي صيغ الإنشاء لا يساعد لفظها اشتقاق الاسم منه كما يدلُّ عليه كلام السعد وعصام في شرحيهما على «المختصر»، ويصرح به كلام غيرهما، وعبارة عصام في «الأطول» في أحوال الإسناد الخبري ما نصه: «قال الشارح المحقق- يعني السعد-: لأنه يعني الكلام لا محالة يشتمل على نسبةٍ تامَّة بين الطَّرفينِ قائمة بنفسِ المُتكلم، وفصَّلها في حواشي هذا المقام حيث قال: بمعنى إنها صفة موجودة **فيها وجودًا متأصلًا كالعِلْمِ** والإرادة ونحو ذلك، لا بمعنى أنها معقولة حاصلة صورتها عندها للقطع بأنَّ الموجود في نفس المتكلم إذا قال: "صَلّوا" هو طلب الصَّلاة وإيجابها؛ لا صورة ذلك كصورة السماء عند تعلقها؛ ولذا صحَّ اتصاف النفس بأنها طالبةٌ هذا، وفيه أن النّسبةَ باعتبار تحققها الأصيل قائمةٌ بالطرفين لا بالنفس؛ لأنها كما صرَّح به ها هنا تعلقُ أحد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصحُّ السكوت عليه، وكأنه أرادَ ما يتعلقُ بالنّسبةِ من الطَّلبِ، والحكم يعني الإيجاب، وفي حواشي الدسوقي والبناني على «المختصر» زيادة على هذا تُشْفِي العليل وتَرْوي الغَليل.

قوله: «**بل إنما يكون إذا كان إنشاء لحالٍ من أحواله -يعني المتكلم- كما فيما نحن فيه- يعني جملة الحمد لله-**»؛ أقولُ: في هذا الإضراب التزام الشِّهاب تسليم ما قرَّره ابنُ الهُمَام في جملة: (الحمد لله)، مِن الإنشاء، وصحة الاشتقاق، وأنَّ ذلك في صورة النِّزاع محل وفاق، وقد تضمَّنت الجملة من كلامه منعه الصوري، وهو تهافتٌ صُورَيٌّ في الكلام ينبغي تنزيهه عنه، ثمَّ لا يخفى أنَّ ما أفادَتهُ هذه الجملة وصريح الترديد في قوله فيما سيأتي، فإن لم يكونا كذلك لم يصح فيهما، هو أنَّ الإنشاء منه ما يكون إنشاء لحالٍ من أحوالِ المُتَكلم به، ومنه ما يكون إنشاء لحالٍ من أحوال غيره كما توهَّمه في بعض الأمثلة التي عارضَ بها ما قرَّره ابن الهمام، كما ستعرفه قريباً، وهو سهوٌ ظاهرٌ منشؤه الغفلة عن أن الإنشاء إنما يكون لحالٍ من أحوالِ المتكلم به، وأنَّ ذلك سبيلُ كل إنشاء ضرورة أنَّ كل مُتكلم بإنشاء إنما يكون مُنشئًا لحالٍ من أحوالِ نفسه لا لحالٍ من أحوالِ غيره كما هو مصرَّح به في كلامهم، قال ابن قاسم في بحث الجملة من «الآيات البينات» ما نَصَّه: «ولا يتصور أن يكون هذا اللفظ - يعني نحمدك- الصادر من المصنف يعني المَحَلي للإنشاء منه ومن غيره لاستحالة أن يكون أحد منشئا بلفظه عن غيره أو منشئا بلفظ غيره» انتهى.

العدد 19 - أكتوبر 2023
Issue 19 – Oct 2023
The Scientific Journal of the Faculty of Education

بيان و إيضاح: قد عَرفتَ ممَّا سبق تقريره أن صحة اشتقاق الاسم لازمةٌ لكلِّ إنشاء خلافاً لِمَا توهمه الشّهاب الخَفاجي ضرورة أن كل منشئ / قام بنفسه معنى من المعاني يصحُّ الاشتقاق له باعتباره، وذلك المعنى هو الحال المتكيّفة بها نفسه، ومتى ثبت قيام المعنى بالنفس ثبَتَ صحةُ اشتقاق الاسم المناسب لذلك المعنى القائم بنَفْسِ المُتكلم بالإنشاء؛ سواء كان من لفظِ إنشائه أَمْ من غيره، سواء في ذلك صِيغُ العقود وغيرها، فالقائل: "بعتُ" مثلاً بقَصْدِ الإنشاء حاله المتكيفة بها نفسه: الانسلاخ عن ملكيةِ المبيع، والوصف المناسبُ له: بائعٌ، أو مُنسلِخٌ عن ملكِه، والقائل: "اشتريتُ"، حاله المتكيّفة بها نفسه: قبول هذا المبيع المُنسَلَخ عنه، والوصف المناسب له: "قَابِلٌ"، أو مُشترٍ، والقائل: الحمد لله، بقَصْدِ الإنشاء حاله المتكيفة بها نفسه: الثناء على الله بكلِّ جميلٍ، والوصف المناسب له: "حامد"، أو "مُثْنٍ على الله"، والقائل: الصلاة على سيدنا محمد ﷺ بقصد الإنشاء حَاله المُتكيّفة بها نفسه: الدعاء بالرحمة على جِهةِ التشريف والتعظيم، والوصف المناسب له: داعٍ، أو مُصَلٍّ على النبي ﷺ، والقائل: "قُمْ" مثلاً حالهُ المتكيّفة بها نفسهُ: طلبُ القيام، والوصف المناسب له: "طالبٌ للقيام"، أو "آمِرٌ به"، والقائل: "لا تقُمْ" مثلاً حاله المتكيفة بها نفسه: طلبُ الكفِّ عن القيامِ، والوصفُ المناسِبُ لهُ: "طالب الكفّ عن القيام"، أو "نَاهٍ عنه"، والقائل: "ليتَ الشباب عائدٌ"، حاله المتكيّفة بها نفسه: طلبُ المستحيل، والوصف المناسب له: "طالبُ المُسْتَحيلِ"، أو "مُتَمنٍ"، وقِسْ على ذلك سائر أقسام الإنشاء كأسماء الأفعال، فإنَّ الوصف المناسب في "هيهات": مستبعدٌ، وفي "أوَّه": متوجع، وفي "صَهٍ": طالبٌ للسكوت، وكالقَسَمِ فإنَّ الوصف المناسب فيه: مُقسِمٌ، وكالاستفهام فإنَّ الوصف المناسب فيه: مُستفهِمٌ، وكأفعال المُقاربة فإنَّ الوصف المناسب في نحو: (كاد): مستقرب، أو مقرب، وفي نحو: (عسى): مُترجٍّ، وفي نحو: (أخذ): شَارعَ، وكأفعال المدح والذم فإنَّ الوصف المناسب في نحو: (نِعْمَ الرجل زيد): مَادِحٌ، وفي نحو: (بئس المرأة حمالة الحطب) ذامٌّ، وكذا في (كم الخبرية): مُستكثر، وفي (رُبَّ رجل لقيته): مستقلٌّ؛ وغير ذلك مما لا يكاد ينحصِرُ من الأمثلة.

استطراد: لا يُقال: مدخول رُبَّ في مثل: رُبَّ رجلٍ لقيته، يحتمل الصدق والكذب فينافي كونها للإنشاء؛ لأنا نقول: هنا نسبتَان إحداهما: نسبة (التقليل)[42]، والأخرى: نسبة اللِّقاء لا الإخبار عن قِلَّتهِ، (وبالنظر)[43] إلى الأُولى لا يحتمل الصِّدق والكذب، إذ المراد استقلال اللِّقاءِ لا الإخبار عن قِلَّتهِ، وبالنظر إلى الأخرى يحتملها إذ المراد الإخبار عن قِلَّتهِ لا استقلاله، وعدَّهُ مِنْ قبيلِ الإنشاء بالنظر إلى النسبة الأولى فافهم ذلك، وهذا هو سبيلُ جميع الأخبار المراد بها الإنشاء؛ فإنَّ لها

نسْبتانِ[44] كما هو ظاهر. وقال: عصام الدِّين[45] في حواشيه على الجَامِي[46] في بحث الكنايات ما نصّه: «وينبغي أنْ يُعلم أن كون (كم) لإنشاء التَّكثير، وكون (رُبَّ) لإنشاء التَّقليل، لا يخرجان كَلَاهُمَا فيه أحدهما: عن الخبرية؛ لأنَّ الإنشاء راجعٌ إلى استكثار المتكلم واستقلاله مُتعَلق الحُكم»[47] انتهى، وبيانه أنَّ قولك: مثلاً كم رجل ضربت؟ إخبارٌ؛ نظراً إلى الحُكمِ بثبوتِ الضرب للرجل، وهذا مناط التصديق والتكذيب، وإنشاءٌ نظراً إلى استكثار مُتعلق الحكم المذكور وهو رجلٌ في هذا المثال، يعني: أن المتكلم يعدُّ الرجال كثيراً، وهذا المعنى قائمٌ بنَفْسِه، لا وجود له في الخارج فلا يتأتى فيه تصديق ولا تكذيب، ولذا يقالُ: كذبتَ! ما ضربتَ كثيراً مِن الرِّجَالِ، ولا يقالُ: كذبتَ ما استكثرتَ. كما لو قال: "ما أكثرهم"؛ صحَّ أَنْ يقالَ: ليسوا بكثير، ولا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: ما تعجَّبتَ من كثرتهم/ فاختلفت جهتا الإنشاء والإخبار، ولا تنافي مع اختلاف الجهة، انتهى من «حواشي الشرح الصغير».

قوله: «ولا فرق فيه بينه وبين الخبر في ذلك فَكَمَا يصِحُّ أَنْ يُقالَ لقائل الحمد: حامدٌ، يقالُ لِمَنْ قال: ضربتُ-أَيْ: بضم التاء ضاربٌ، فإنْ لم يكونا كذلك لم يصح فيهما» اهـ؛ أقولُ: هذه غفلةٌ من الشِّهاب الخَفاجي منشؤها عدم إمعان النظر في كلام ابن الهُمام، وعدم تحريره المراد منه وذلك؛ لأنَّ الخبرَ الذي جعله ابن الهُمام مخالفاً للإنشاء في صحّةِ الاشتقاق إنما هو خبرُ المُتكلم عن غيره كما هو صريحُ كلامه، حيث قال: والآخر أنه لا يصاغ للمُخبر عن غيره لغة إلخ، لا إخباره عن نفسه وحينئذ فدعوى عدم الفرق بينهما ممنوعةٌ، والمعارضةُ بقوله فكما يقال لقائل الحمد: حامدٌ، يقال: لمن قال: ضربتُ: ضاربٌ مدفوعة لوقوعها في غير محل النِّزاع؛ لأنَّ ابنَ الهمام لا ينازعُ في ذلك؛ بل هو قائلٌ: بأنَّ المُخبرَ عن حال نفسه كالمنشئ لحالٍ من أحوالها في صحة الاشتقاق، وهو محل وفاق، بل في المخبر عن نفسه محل اتفاق، فلا وجه للمعارضة به.

قوله: «وكما لا يقالُ لِمَنْ قال: زيد قائم، أنه قائم لا يقال لِمَنْ قال: اضِربْ- أَيْ بصيغة الأمر أنه ضاربٌ» اهـ، أقول: في هذه الجملة غفلة إِثْرَ غفلة بلا مُهلَة (منشؤها)[48] توهمه أنَّ مرجع صحة اشتقاق الاسم في "اضِربْ" ونحوه من صيغ الإنشاء هو متعلقُ الإنشاء، ولذا تراه نفى صحّة الاشتقاق فيه قياساً على نفي صحته في متعلق الخبر في تجوّزِ زيدٌ قائمٌ، وهو توهم باطلٌ، وقياس فاسدٌ لِظُهورِ أنَّ مرجع اشتقاق الاسم في نحو: "اضِربْ" بصيغة الأمر إنما هو المعنى القائمُ بنَفسِ المُتكلم به المعبر عنه (بالاسم)[49] المناسب له كما سبق تقريره، لا أنه متعلقه القائم بغيره كما توهمه، وهذا هو سبب خَبْطِه هنا في المعارضة لكلام ابن الهُمام بهذه الأمثلة التي هي محل وفاق، وإجراؤه فيها القياسات الفاسدة باتِّفاق.

المجلة العلمية لكلية التربية
العدد 19 - أكتوبر 2023
Issue 19 – Oct 2023
The Scientific Journal of the Faculty of Education

قوله: «وهذا لا يختص بالأمر، أَيْ: بل يعمّ الخبر الذي بمعناه ألَا ترى أنَّ قوله تعالى: ﴿ *وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ ﴾ (50) أنها خبرية لفظاً و إنشائية معنىً؛ لأنها للأمر لأمرهم بالإرضاع، ولا يُطلَقُ عليه تعالى مُرضِعٌ، وكذا نحو: قاتلهُ الله، جملة إنشاء معنى، وخبرية لفظاً، فلا يُقالُ لقائلها: قاتلٌ؛ وهذا تخييلٌ فاسدٌ»؛ أقولُ: جميع ما ذكره هنا مبنيٌّ على ما قد توهمه، وقد عرفتَ فساده، وأنَّ المبني على الفاسد مع ما فيه من الإتيان بلفظ يتحاشى عن ذِكْرِهِ في التقرير، وعن إطلاقه على الله تعالى بكلِّ تقدير؛ سواء كان على جهة النفي أو الإثبات، أَمْ على جهة التمثيل والتصوير، وقد كانَ يَكفيه في التمثيل لإيضاح مُراده غيره، وبِما قررنا ظهر أَنَّ قوله: وهذا تخيُّلٌ فاسد، هو التخيُّلُ الفاسد.

قوله: «والذي غرَّهُ صيغ العقود»؛ أقولُ: ليس ابن الهُمام بالذي غرَّه في الحكم بإنشائية جملة: (الحمد لله)، معنى وثبوت الحامد، وصحة الاشتقاق من صيغ العقود كما توهمه الشِّهاب، وإنما مدركه في ذلك كله هو اعتبارُه وملاحظتُه جزء ماهية الحمد؛ الذي هو مبدأ الإنشاء، ومنشأ الاشتقاق، وهو الكونُ على وجهِ ابتداء التعظيم- كما مرَّ تقريره- ولعلَّه خَفِيَ عليه لدقّتِهِ فوقع فيما وقع فيه من معارضتِه.

قوله: «وقد علمتَ وجهه فيها»، أقولُ: يعني وقد علمتَ / وجه الاشتقاق في صيغ العقود وهو كونها إنشاءً لحالٍ من أحوال المتكلم بها؛ الداخل في عموم قوله فيمَا سبقَ؛ بل إنما يكون إذا كان الحال من أحواله، أَيْ: المُتكَلم به.

قوله: «وإنها لا تختص بها»، أقولُ: هذه الجملة معطوفةٌ على مفعولِ "**علمت**" الأوَّل، وفيها تَصْحيفٌ مُغيِّرٌ للمعنى ومُفكِّكٌ للنَّظْمِ، ولعلَّ سببه خطأ النَّسَاخينَ، أو سهوٌ في الطَّبْعِ، وبيانُ ذلك أنَّ الضمير المؤنث في "**إنها**" صوابه ضمير المذكر، والتاء الفوقية في "**تختص**" صوابها الياء التحتية، وتقدير العبارة هكذا "**و أنه لا يختص بها**"، وتقرير معنى الكلام حينئذ: وقد علمت وجهه فيها وعلمت أنه، أَيْ: الوجه المذكور الذي هو الكون إنشاء لحالٍ مِنْ أحوال المُتكلم لا يختصُّ بها، أَيْ: بصيغ العقود، أَيْ: بل يعمُّ الخبر عن النفس، نحو: "ضربتُ" بضم التاء على ما مرَّ له من التقرير الذي بَنَى عليه المُعارضة لكَلامِ ابن الهُمام بتلك الأمثلة والقياسات فيها، وقد عرفتَ فسادها، ووهمهُ فيها.

العدد 19 - أكتوبر 2023
Issue 19 – Oct 2023
The Scientific Journal of the Faculty of Education

قوله: «**وما نحن فيه من قبيلها**» إلخ اهـ؛ أقول: يعني ومحل النزاع الذي نحن فيه وهو جملة: (الحمد لله)، من قبيلها، أَيْ: مِنْ قبيل صِيغِ العقود في كونها إنشاء لحالٍ من أحوال المتكلم بها في صحة الاشتقاق منها، كما قد صرّح به في صدر كلامه حيث قال: "كما نحن فيه".

تنبيه: في هذه الجملة التزام الشِّهاب الخفاجي بتسليم ما قرَّره ابن الهُمام من الإنشائية معنىً، وصحَّة الاشتقاق في جُملةِ: (الحمد لله)، وقد مرَّ له مثل ذلك في قوله: «**بل إنما يكون إذا كان**» إلى قوله: «**كما نحن فيه**»؛ وذلك أوضح سبيل، وأقوى دليل على أنَّ الشّهاب الخفاجي لا يمنع مدعَى ابن الهُمام إنشائية جملة: (الحمد لله) معنىً، وصحَّة الاشتقاق منها، وإنما يُعارضهُ في دليلِ ذلك وتعليله، ولذلك كان منعُه صوريًّا كما قررناه، وأمَّا معارضته الحقيقية لدَليلِ ابن الهمام، وتعليله فقد عرفتَ فسادها وما فيها من الخلل، ثُمَّ لمّا كان جميع ما مرّ من الكلام مُجَرَّد إيضاحٍ لكلام ابن الهُمام، ومَحضُ مناقشته مع الشِّهاب الخفاجي غايتها المجادلة والخِصام أحَبْبتُ أنْ أُلحِقَ ذلك بأبحاثٍ نفيسةٍ تناسبُ المقامَ، ومقاصده عزيزة يتمُّ بها القصد والمرام يستفيدها كلُّ طَالبٍ هُمَام، ويستجيدها كُلُّ علّامة إمام.

البحث الأوّل: قال العلَّامة السيد الفهامة المحقق عبد القادر بن محمد بن عبدالرحمن مقبول الأهدل[51] فيما (كتبه)[52] على حواشي (جده)[53] العلَّامة الشهير الولي الكبير السيد الأجَل عبد الرحمن بن سليمان مقبول الأهدل[54] ما لفظه: وكلُّ مِن جملتي الحمد، والصلاة؛ خبرية لفظاً إنشائية معنىً، أَيْ: ومثلهما جملة البسملة، وسكت عنها- يعني المُحَشِّي- إمّا لفهمها مما ذَكَرَ بالمقايسة، أو لدخولها في الحمد؛ لأنّ الثناء بالجميل صادقٌ بالبسملة كمَا في المُحَشِّي رحمه الله تعالى. ولا بأس علينا ببسط الكلام في توضيح المَقَامِ، فنقول: الإنشَاءُ لُغة: الاختراع والابتداع، واصطلاحاً: كما في «جمع الجوامع»[55] وغيره: «ما يحصل مدلوله في الخارج بالكلام، والخبر خلافه»[56]، قال المحَلِّي: «أَيْ: ما يحصلُ مَدلُولهُ في الخارجِ بغَيرِهِ»[57]، قال ابن قاسم: «والمراد بمدلوله مضمونه الذي [هو][58] وقوع النسبة الحُكْميَّة على أنْ يكون مدلوله الحقيقي المقصود به حكاية ذلك المضمون»[59]، ثُمَّ مَثَّل ذلك المحلي بقوله: «قام زيد، فإن مدلوله أَيْ: مضمونه من قيام زيد، أَيْ: من وقوع قيامه يحصلُ بغيره»[60] انتهى، قال في «الآيات»: / «وإنما فسَّر المدلول بالمضمون الذي هو النسبة لا بالحكم الذي هو المدلول حقيقة؛ لأنَّ النّسبة هي التي تحصل بغيره بخلاف الحُكم فإنه لا يحصل إلَّا به»[61] انتهى. إذا عَلِمتَ هذا، فكلُّ مِن الجُملِ الثلاث خبرية لفظًا إنشائية معنى؛ بمعنى أنَّ مدلولها من جِهةِ جوهر اللَّفْظِ، أَيْ: مَادته هو وقوع النّسبة الخارجية، وهو كلُّ وَصْفٍ جميل

مُسْتحق لله تعالى، والصَّلاةُ ثابتةٌ له ﷺ، وأَنَّ ذلك الفعل بالله الرحمن الرحيم، وهذه المعاني وإنْ دلّ عليها اللَّفظُ بدَلالةِ المُطابَقةِ فليسَتْ هي المرادةُ بالذَاتِ بإيرادِ تلك الجُمل، بَلْ المدلول المُراد بإيرادِ ما ذُكِر الذي هو المعنى المقصود بالذَاتِ، بالنّسبةِ للحَمْدِ الثناء على الله تعالى؛ بأنه مَالكٌ لجميعِ المَحامِد والإذعَانِ والإقرارِ بانفرادهِ تعالى باستحقاق جميع المَحامدِ، وبالنسبة للصلاة هو التعظيم له صلى الله عليه وعلى آله وسلم وطلب التَّفضُّل عليه منه تعالى على سبيل الدوام والاستمرار والتقرب بذلك إليه تعالى، وبالنسبة للبسملة هي طلبُ العون منه تعالى والاعتراف بانفراده تعالى بالاستقلال بالحَولِ والقوَّةِ وهذه معانٍ ناشئةٌ في نَفْسِ المُتكلم مُقارنة للفظه المذكور، دالٌّ عليها اللَّفظ بِدَلَالةِ الالتزام، فالجمل الثلاث المذكورة بالنسبة للمضمون المذكور الذي هو الإعْلَامُ بثبوته هو المدلول الحقيقي للخبر، إخبارٌ لتحققه بدون الصيغة، وبالنسبة لما دَلَّتْ عليه من المعاني المذكورة المتكيفة في النَّفسِ التي هي المدلول المجازي أو الكِنَائِي على ما لِعَبد الحَكِيم على المطول المنقول إليهما اللفظ إنشاء لحصوله بالصيغة، وهذا أعني كون الجملة خبرية لفظا إنشائية معنى، مبني على جواز الجمع بين الأخبار، والإنشاء بلفظٍ واحد وهو كذلك؛ إذ لا مانع منه، لكن محل جوازه إذا تعذر المدلول ولم يتَّحِدْ كما هنا، وذلك لعَدمِ التنافي بينهما حينئذ، ومبنيّ أيضاً على جوازِ الجمعِ بين الحقيقة والمجاز وهو مذهب الإمام الشافعي ﷺ- والله أعلم-.

البحثُ الثاني: إنَّ الجملة الإنشائية إذا كانت بصيغةِ الخبر؛ إنْ تلفَّظَ بها المُتكلم على قصدِ الإعلام بالإنشاء فهي خبرية لفظاً إنشائية معنىً، وإن كان تلفَّظَ بها على أنَّ الحديث الذي أنشأه وأضمَرهُ في نَفْسِه لفظاً كما أنشأهُ سِرًّا فهي إنشائية لفظاً ومعنىً، قال- يعني المحشّي: «والحاصل أنه فرَّقَ بين أَنْ يكون القصدُ الإعلامَ بالإنشاء، وبين أن يكون القصد الإنشاء، فقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [62] قصد الإعلام بالإنشاء ، ولم يقصدوا الإنشاء؛ لأنَّ الإنشاء لا يوصفُ بصدقٍ ولا كذبٍ» انتهى، وهذا الذي ذكره رحمه الله تعالى أشار له الجلال المحلي[63] في تفسير سورة الكهف حيث قال على قوله تعالى: **(الحمد لله)** [64] ما لفظه: «هل المرادُ بالحمد لله الإعلام بذلك»[65]- يعني الإخبار بثبوت الحمد له-، قال: «أو المراد الثناء به»[66] أَيْ: بالحمد يعني بثبوت الحمد لله، أَيْ: إنشاء الثناء بثبوت الحمد له، قال: «أو المراد هما؟ احتمالات»[67]، قال الشيخ الجمل[68] في «حواشيه»: «والأوَّل: يعبرون (عنه بقولهم: الجملة خبريَّة لفظاً ومعنىً، والثاني:)[69] بقولهم: إنشائية لفظاً ومعنىً، بمَعْنَى أنها نُقِلتْ في العُرف للإنشاء، والثالث بقولهم: الجملة مُستعملة في الخبر والإنشاء على طريق الجمع بين الحقيقة والمجاز»[70] انتهى.

العدد 19 - أكتوبر 2023
Issue 19 – Oct 2023
The Scientific Journal of the Faculty of Education

البحث الثالث: ليس المرادُ من قولهم: "**بعتُ واشتريتُ**" الإعلام / بوقوع النسبة في الخارج، وإنما المراد بها الإعلام بما قام بهما من التَّكيفِ، وأنَّ البائع تكيفت نفسه بالانسلاخ عن ملكية ما هو بائعه، والمشتري تكيفت نفسه بقبولِ ذلك المَبيع المنسلخ عنه، فالجملتان المذكورتان يقالُ لكل منهما: إخبارية لفظاً، إنشائية معنىً، يعني على هذا الاعتبار، ويُشتق لكلٍّ منهما وصفٌ مناسبٌ لما هو متكيف به، فيقالُ: لهذا بائع، ولهذا مشترٍ، كما يقالُ: للمُسْلِمِ الناطقُ: بلا إله إلَّا الله أنه مسلمٌ ومؤمنٌ، وللمُباشر الناطقُ بـ(**بسم الله الرحمن الرحيم**) [71] أنه مستعينٌ ومُفتقِرٌ إليه، ونحو ذلك مما لا يخفى على المُتأمّلِ لا يقالُ.

وكذلك الجملة الخبرية لها تكيف في النَّفْسِ كما لها تكيف في الخارج فيلزمُ من ذلك أن يَتصِفَ المُتكلم بها بصفةٍ، كأن يقالُ للمتكلم: بنحو "**زيد قائم**" أنه مخبر بقيام زيد، لأنا نقول: إما استحقاق الوصف العام بنحو مُخبرٌ ومنشئ فَمُسلَّمُ الاشتراك فيه إنما الذي يتميز به الإنشاء هو الوصف الخاص المتكيف في النَّفسِ المتعين بالقرائنِ كبائعٍ ومشترٍ، ومثل ذلك لا يتيسَّر في تفاصيل الجملة الخبرية لفظاً ومعنىً، قال: يعني المُحَشِّي: «واعلم أنَّ الإنشاء الذي نحن بصددِه يُسمَّى جعليًّا، وخرج بذلك الإنشاء الوضعي كالاستفهام، والنداء، والأمر، والدعاء، وغير ذلك مما هو معلوم من محلِّهِ، وأن الإنشاء سواء كان وضعيا أم جعليًّا يُطلق اصطلاحاً تارة على نفس اللَّفظِ المُتكلم به الذي ليس له نسبة خارجية يقصد مطابقتها أَمْ لا؟ بل نسبة نفسيّة، وتارة على ما هو فعل المُتكلم- أعني إلقاء ذلك الكلام- أَيْ: الإتيان بالكلام الذي ليس لنسبته خارجٌ يطابقه أو لا يطابقه؟ لا فعل المتكلم المطلق وكذلك الأخبار» انتهى.

البحث الرابع: حيث كان المراد بـ(**الحمد لله**) [72] وما ذُكِر معه الإنشاء؛ إمَّا الجعلي على رأيٍ، وإمَّا الوصفي الشَّرعي على ما يُعلَم من كلامِ جمعٍ محققين منهم ابن حجر [73] في «إمْدادِه» [74] وغيره، فهو مجاز، أَيْ: لغوي بالنسبة لأصله، ثم نُقِلَ إلى غيره تَضمن تشبيه معناه، وهو النسبة الإنشائية للحمد، أَيْ: الدّالة على نشوء الحمد، أَيْ: وجوده وحصوله وتكيفه في نَفْسِ الحامد لله تعالى بما وضعت هيئة هذه القضية على هذا الوجه المخصوص له من النسبة الخارجية للحمد، أَيْ: الدَّالة على وجود الحمد وحصوله وثبوته في الخارج؛ فإنَّ هيئة هذه القضية موضوعة بالوضع الأوَّل للنسبة الخارجية واستعمالها في النسبة الإنشائية مجاز؛ إمَّا بالاستعارة التصريحية حيث اعتبرنا المشابهة بينهما في مطلق الوقوع والحصول على وجه التحقق والثبوت، أو مرسل وعلاقته المسببية؛ لأنه ذكر المسبب، وأراد السبب؛ إذ التذلل لله تعالى والإقرار بانفراده، وبالحول والقوة وطلب العون منه تعالى،

وكذلك الإقرار والإذعان بانفراده عزَّ وجلَّ باستحقاق جميع المحامد، وكذلك التعظيم له ﷺ مِنَ الله تعالى على سبيل الاستمرار والدَّوام والتَّقرب (بذلك)[75] إليه تعالى، وطلب التفضل عليه، جميع ذلك أسبابٌ للإخبار بتلك الجُمل الثلاث. هذا تلخيص كلامه يعني المحشي بتوضيحٍ- وما ذكره رحمه الله تعالى / مصرح به في كلامهم، قال السَّعدُ في «المختصر» في بحث المجاز المُركَّب: «إنه إذا استُعمل المركبُ في غير ما وضِعَ له فلا بُدَّ مِنْ أَنْ يكون ذلك لعلاقةٍ، فإن كانت هي المشابهة فاستعارةٌ، وإلَّا فغير استعارة، وهو كثير في الكلام كالجُمل الخبرية التي لم تستعمل في الإخبار»[76] انتهى.

وقال في حواشي عند قول الكشاف على قوله تعالى: ﴿ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِي ﴾[77] الآية، إنه بَتَّ ما لفظه: «أَيْ: ليس القصد إلى الإخبار بذلك، وكذا كل خبر يخاطَب به علَّام الغيوب يقصد به معنى مناسب سِوى إفَادةِ الحُكمِ أو لَازمِهِ» انتهى.

وصرَّحَ المَرْزُوقي[78] في قوله: «قَوْمِي هُمُ قَتَلُوا أُمَيْمَ أخِي[79]، إنه تحزُّنٌ وتفجُّعٌ وليس بإخبار»[80] أَيْ: فهو من قَبِيلِ الإنشاء فيكون مجازاً. وصرَّحَ السَّعْدُ وغيره في قوله: «**هَوايَ مَع الرَّكْبِ اليَمانِينَ مُصْعِدٌ**، البيت[81]، أنه ليس بإخبار؛ بل هو [تأسُّفٌ][82] وتحسُّرٌ، فهو كلامٌ إنشائيٌّ فيكون مجازاً»[83]. قال الباجوري[84] على «السَّمَرقَنديَّة»: «وعلاقة هذا المجاز للمسببية والسببية»[85]، قال: «فإنه موضوع للإخبار والمراد منه التَّحزُّنُ والتَّحسُّرُ المُسبَبانِ عن الإخبار بقرينةِ حال الشاعر»[86]، قال: «لكن هذه القرينة لا تمنع من إرادة المعنى الأصلي الذي هو الإخبار، ففي التمثيل بهذا البيت للمجاز المركَّبِ نَظرٌ»[87] انتهى. قلتُ: ولكونِ تلك القرينة غير مانعة من إرادَةِ المعنى الأصلي ظهرَ وجه كونها إخباراً لفظاً، إذ لو منعت منه لكانت إنشاءً لفظاً ومعنىً. ولمَا صحَّ أنه جَمَعَ فيه بين الحقيقة والمجاز، وذَكر أنَّ الواجبَ في القرينةِ المنعُ عن إرادةِ الحقيقةِ وحَدها، وهو لا ينافي إرادتهما معاً كما فهمه الصَّبان[88] عن البَيَانيينَ والأصوليينَ، وأنَّ البَيانيينَ لا يختلفون في اشتراط القرينة المانعة بهذا المعنى، قال: خلافا لما يفهمه كلام الجلال المَحلي على «جمع الجوامع» مع ذكره في «رسالته البيانية» ومن هذا يُعلَمُ سقوط وجه النظر المذكور- والله أعلم-.

البحث [الخامس][89]: ظَهرَ لكَ ممَّا تقرَّر أنَّ الإنشاء في كلام الشارح كغيره محمولٌ على الإنشاء الاصطلاحي المُقَابلِ للَخَبر اصطلاحاً؛ لأنَّ الألفاظ يجبُ حملها على معانيها الاصطلاحية إلَّا لدليلٍ يدلُّ على إرادةِ خلافه، فإنْ قيل في حواشي شرح التحرير للشرقاوي[90] والمدابغي[91] خِلافُ هذا، وعبارة الثاني جملةُ (الحمد) خبرية لفظاً ومعنىً، وكونها إنشائية، بمعنى إن قال ذلك: (منشئ)[92] للثناء على الله تعالى بمعناها، وهو كلُّ حمد مختصٌّ به تعالى ومستحقٌّ له تعالى هو معنى لغوي لا ينافي كونها

إخبارية اصطلاحاً، إذ ليس هو معنى الإنشاء المقابل للخبر اصطلاحاً انتهى. فهذا صريح في أنه قد يُراد بالإنشاء في جملة: (الحمد لله)، غير معناه الاصطلاحي، وقوله: "**بمعنى إن قائل ذلك منشئ للثناء**" إلخ، يعني: إنه آتٍ بالثناء عليه تعالى كما أفصح عنه الكمال ابن أبي شريف[93] في «الإسعاد»[94]؛ فإنَّ هذا الذي ذكرهُ المَدابغي مأخوذٌ من كلامه فيه، وفي «شرح المسامرة» وعبارته فيه التحقيق: «أنها معنى جملة (الحمد) لهُ إخبارية لفظاً ومعنىً، إذ ليس معنى كونها إنشائية إلَّا أن الحامِدَ أنشأ الثناء بها،– أَيْ: أتى به- وذلك لا ينافي كونها إخبارية معنى»[95] اهـ وعبارة «القاموس مع شرحه»: «أنشأ فُلانٌ يَحْكِي حَديثاً، أَيْ: جعلَ يَحكيه، وأنشأَ: يَفعلُ كذا، أَيْ: ابْتَدأَ»[96] انتهى.

قلنا: تفسير الكمال للإنشاء بما ذكرهُ قد ردَّهُ صاحبُ «الإمداد» بأنَّهُ أمرٌ خارج عمّا ذكره البيانيون، قال: «ثم قوله، أَيْ: أتى به إنْ أرادَ على جهة الإخبار عنه بوقوعه في الخارج كانت الجملة مُتمَحِّضَةً للإخبار- أَيْ: ولم يكن حامداً-، أو أرادَ أنه أتى به مُوجداً لمدلوله ومُذعِناً له كان هو معنى الإنشاء؛- يعني اصطلاحاً وكان **حامدًا- قال: فالصواب أنَّهَا** إخبارية لفظاً إنشائية معنىً»[97].- ثُمَّ أطال في تقريره-، قلتُ: يمكن أَنْ يوجه الإنشاء في جملة الحمد مع بقاء الجملة على خبريتها لفظاً ومعنىً؛ بجَعْلِ الجملة مفيدة له بطريق الإشارة والتلويح، على ما يفهم من كلام عبد الحكيم[98] على قول السَّعْد: الجملة الخبرية كثيراً ما تُورَدُ لأغراض أُخر غير إفادة الحُكْمِ أو لازمه مثل: التحسُّر والتحزُّن، كما في قوله تعالى: / ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾[99]، وما أشبه ذلك، قال الدسوقي[100] على «المختصر» ما لفظه: «استفادة التحسُّر والتحزُّن من الآية بطريق الإشارة والتلويح على ما هو مَفَاد عبد الحكيم. وأمَّا قول بعضهم: استعمال الكَلَامِ في إظهَارِ التحسُّر والتحزُّن مجازٌ مركبٌ من ذكر الملزوم وإرادة اللازم ففيه نظر؛ إذ يلزمُ عليه أنَّ الآية إنشاءٌ معنىً، وحينئذٍ لا يصلح شاهِد للشَّارِحِ؛ إذ هو بصَدَدِ التمثيل لِمَا إذا كان خبر المخبر لم يُفِدْ المخاطب الحكم ولا لازمه»[101] انتهى كلامه.

وحينئذٍ فلو حمل الإنشاء في (الحمد له) على هذا لصحَّ كون جملتها خبرية لفظاً ومعنىً، أي: اصطلاحاً، ومفيدة لإنشاء الثناء؛ لكنه بطريق الإشارة، لا بطريق استعمال اللَّفظ فيه مجازاً مركباً حتى يكون إنشاءً اصطلاحاً لعدمِ قَصْدِهِ من اللَّفظِ لكن كون مثل هذا يُسمّى إنشاءً لغةً يتوقف على طريقةِ المَدابغي فيه، ولا يكفي في إثباته انتفاء المعنى الاصطلاحي عنه، نعم للسيد الشريف[102] تحقيق آخر حكاه عنه المحشِّي رحمه الله تعالى، لفظه: «التحقيق أنها يعني جملة (الحمد لهُ) خبرية لفظاً ومعنىً، وحصول الحمد بالتَّكلُّمِ بها لا يقتضي كونها إنشائية معنىً؛ لأنه مبني على توهم أنه

معناها، وليس كذلك، بل هو جزئي من جزئياته؛ يعني الحمد لصدقِ تعريفه السابق عليها، فحصولهُ بالتَّكلُّمِ مِن حصولِ الكلي بجزئيه لا حصول المعنى الإنشائي بالتكلم بالدَّالِ عليه» انتهى.

البحث [السادس][103]: تقرير الإنشاء والإخبار في البَسْمَلةِ على الوَجْهِ المَارِ، هو بناء على أنَّ الباء في (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ) [104] للتَّعدية متعلق بعُمدةٍ، ولا إشكال عليه في إنشائيتها وخبريتها، وأمَّا إذا جُعِلَت للاستعانة، أو للمُصاحبة متعلقة بحَالٍ محذوفة ففي كون جملتها إنشائية، أو إخبارية إشكال أبْدَاهُ السيد الصَّفَوي[105] رحمه الله تعالى ونقله تلميذه ابن قاسم في «الآيات البينات» ولم يُجِب عنه، ونصُّهُ: «إن كانت الجملة إخبارية يَرِدُ عليه أنَّ مِنْ شأن الخبر أنْ يتحقق مدلوله في نَفْسِ الأمر بدون الخبر، ويكون الخبر حكاية عنه، وما نحن فيه ليس كذلك؛ لأنَّ كلًّا مِنْ مُصَاحبةِ الاسم والاستعانة به من تتِمَّةِ الخبر، وهما لا يتحققان إلَّا بهذا اللَّفظِ. وإنْ كانت إنشائية فمِنْ شأن الإنشاء أنْ يتحقَّق مدلوله به، وأصلُ هذه الجملة- يعني متعلقها- لا يكون كذلك غالبا؛ لأنَّ نحوَ الأكل، والسفر، والذبح ممَّا ليس بقولٍ لا يحَصُلُ بالبَسْمَلةِ فكيف يُقدَّرُ مثلاً: أسافر بسم الله الرحمن الرحيم [106] بقصد الإنشاء، فإنْ جَعلتَ الإنشاء المصاحبة، أو الاستعانة لزِمَ أنْ تكون الجملة لإنشاء متعلقها، والأصل غير مقصود بوجهٍ، وذلك في غاية (الندور)[107]، قال: ولو قيل: إنَّ المعنى أبْدأُ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ) [108] أَيْ: أجعلُهُ بداية الفعل على أنَّ البَاءَ للتَّعْديةِ، والجملة لإنشاء الجعل لم يلزم شيءٌ ممَّا مرَّ إلَّا أنَّهُ خِلافُ المشهور، ولا يجري حقيقة إلَّا في نحو التأليف مما يمكن أن يكون بداية له حقيقة»[109] انتهى بحروفه.

وأجابَ عنه (تلميذُ)[110] ابن قاسم العلَّامةُ الغُنَيمي[111] بجواب بسيط ضمَّنهُ لرسالةٍ له، ولخَّصه تلميذُه الشيخ ياسين الحِمصِي[112] في «حواشي المختصر»، وحاصله ما قرَّره في ذلك: «أنه يصحُّ أنْ تكون خبرية نظراً لأصلِهَا وهو الفعل، أو القول الذي يشرع فيه، وما أوردوه عليه غير وَارِدٍ؛ لأنَّ الاستعانة والمصاحبة وإن كانا من تتمَّةِ الخبر فليست بجزئين منه؛ بل مِنْ مُتعلقاتِه الخارجة عن حقيقته، وقَيْد فيه، وإن توقَّف مضمون الخبر المطلوب شرعاً عليهما؛ لأنَّ ذلك التوقف المذكور لا يقتضي الجزئية كتوقفه على الحال في: ﴿قَامُوا كُسَالَىٰ﴾ [113]، ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ﴿١٦﴾﴾ [114] الآيتين»[115] اهـ / ثم قال: «نعم إذا أثَّر المُتعلق في مَضْمونِ الجملة الخبرية وهو النسبة كما في قولك: متى خرجتَ؟ فإنَّ (خرجتَ) في الأصل محتملٌ للتَّصديقِ والتكذيب، فلمَّا دخلَ عليه (متى) أثَّرَ في مضمونه، ولم يَصِرْ محتملاً؛ صَيَّر الجملة الخبرية بتمامها إنشائية، وما هنا ليس كذلك؛ فإنَّ مُصَاحبةَ الاسم والاستعانة المُعبَّر عنها باسم الله لم يؤثر

في مضمون الجملة التي هي (أصنف) مثلاً، بل أكَّد ثبوتها على الوجه الأكمل»[116]، ثم قال: «على أَنَّ لو سلمنا إنهما جزءان من الخبر فلا نُسَلِّم أنَّ كونه إنشاء يخرجُ الجملة عن الخبرية؛ لأنَّ المحققين صرَّحوا بأن الجملة الطلبيَّة تقع خبراً عن المبتدأ من غير تقديرِ قولٍ، ولا تُخرج الجملة بتمامها عن الخبرية، ويصحُّ أن يكون لإنشاء المتعلق وهو الاستعانة، أو المصاحبة، ولا يلزمُ أَنْ يكونَ الأصْلُ وهو التأليف غيرَ مَقْصودٍ»[117]. بِناءً على أنَّ الكلام المُقيَّدَ بقَيدِ المقصود منه إفادة ذلك القَيْدِ، فيكون القصد إنشاءَ الاستعانة، أو المصاحبة دون الأصل؛ لأنَّ تلك القاعدة أغلبيَّةٌ، ومِنْ غير الغالبِ ما هنا فإنَّ كلًّا منهما مقصودٌ؛ إذ المقصودُ إنما هو تحصيل المُسبب، وأمَّا جعلها إنشائية صدراً، أو عجزاً باعتبارِ إنشائية المتعلق فلا يصحُّ لِمَا تقدّمَ قريبا، وجَوَّزهُ الخَفاجي في «نسيم الرياض»، وقاسه على الجملة الخبرية إذا دخلَ عليها أداة الاستفهام، قال: «فإن أدوات الاستفهام تدخل على الجُمَلِ المُتحقق مضمونها خارجاً فتصير بجملتها إنشاءً»[118] انتهى.

وهذا الإلحاق منه غير صحيحٍ للفرق الواضح بينهما، وهو أنَّ الاستفهام يُؤثِّرُ في مضمون الجملة الخبرية- أعني النسبة- والمتعلقُ هنا لم يُؤثِّرْ في النّسبةِ؛ بل أكَّد ثبوتها على الوجه الأكمل، وفي «حواشي ياسين على المختصر» التصريح بذلك، قال الصَّبَان في «رسالةِ البسملة»: «وإنما جعل الجار والمجرور وحده إنشاءً مع أنه ليس بكلامٍ؛ لأنه في معنى: أستعين باسم الله، أو أصاحبُ باسم الله تعالى- والله أعلم-»[119].

الخاتمة: أحسن الله الخاتمة عنه، وكرَّمَه، هل تحتاج الجملة الإنشائية إلى نيَّةِ قصد الإنشاء بها؟ صريح كلام «فتح الباري» أنها تحتاج لذلك، ونص عبارته فيه: «يحتاج إلى النِّية في ثلاثة مواطن: أحدها: التَّقرب إلى الله تعالى فِراراً من الرياء، **الثاني**: التمييز عن الألفاظ المحتملة لغير المقصود، **الثالث**: قصد الإنشاء ليخرجَ سَبْق اللسان»[120] انتهى. وقال اللَّقَّاني[121] في «تُحْفَةِ المُريد» نقلاً عن شيخه سالم السَّنْهورِي[122] تبعاً لبعض المتأخرين: «إنه لا يحتاج في دَلالَةِ الجُملَةِ (التي أصلها)[123] الخبر على الإنشاء إلى استحضار نِيَّةِ الطَّلَبِ ليخرج الكلام عن حقيقة الخبر إذا كَثُرَ استعمال اللَّفظ في ذلك حتى صار الإنشاء هو المتبادر عُرْفاً، وإلَّا فالأقرب احتياجها في دَلَالتِهَا على ذلك إليها» انتهى. قال بعضهم: «وعليه يكون الشرط عدم الصارف» انتهى.

وهذا أوَانُ الشروع في المقاصد، فنقولُ: **المقصد الأوّل**: ذكر ابنُ القيم[124] في «بدائع الفوائد»: «أن الجملة الخبريَّة المقصودُ بها الدعاء مُتضمِّنةٌ للإنشاء، والإخبار وجِهَة الخبرية (فيها)[125] لا تُناقِضُ جهة الإنشائية»[126]، قال: «وهذا موضوع بديعٌ يَحْتاجُ إلى كشفٍ وإيضاحٍ، فنقول: الكلام له

نسبتان، نسبة إلى المُتكلِّم نفسه، ونسبة إلى المُتكلَّم فيه إمّا طلباً، وإمّا خبراً، وله نسبة ثالثة إلى المُخَاطَبِ، لا يتعلَّقُ بها هذا الغرض، وإنما يتعلَّقُ تحقيقه بالنسبتين الأوليتين، فباعتبار تلك النِّسْبتَينِ نشأ التقسيم إلى الخبر، والإنشاء، ويُعلَمُ أين يجتمعان؟ وأين يفترقان؟ فله بنسبته / إلى المُتكلَّمِ فيه والإعلام بتحقُّقِه إلى الخارج وصف الأخبار، ثم يجتمع النِّسْبتَانِ في مَوضعٍ، ويفترقان في مَوضعٍ، فكلُّ مَوضعٍ كان المعنى فيه بقْصدِ المُتكلِّم وإرادته فقط، فإنه لا يُجَامِعُ فيه الخبرُ الإنشاءَ، نحو قولك: بِعتُكَ كذا، أو وَهَبتُكه، وأَعْتقتُ، وطلّقتُ، فإنَّ هذه المعاني لم يثبت لها وجودٌ خارجيٌّ إلَّا بإرَادةِ المُتكلِّم وقَصدِه فهي إنشاءات، وخبريتها مِنْ جِهَةٍ أخرى، وهي تضمُّنها إخبار المُتكلِّم عن ثبوت هذه النسبة في ذِهْنِه، لكن ليست هذه هي الخبر التي وُضِعَ لها لفظ الخبر، وكلُّ مَوضِعٍ كان المعنى حاصلاً فيه مِنْ غيرِ جِهَةِ المُتكلِّم، وليس للمتكلِّم إلَّا دعاؤه بحصوله ومحبته، فالخبرُ فيه لا يُناقِضُ الإنشاء، وهذا نحو قول المُسْلم: "**سلامٌ عليكم**"؛ فإنَّ السَّلامَةَ المطلوبة لم تَحصلْ بفَعلِ المُسلِّمِ، وليس لِلمُسلمِ إلَّا الدعاء بها ومحبتها، فإذا قال: "**سَلامٌ عليكم**"، تضمّن الإخبار بحصول السَّلامة، والإنشاء بالدعاء بها وإرادتها وتَمنِّيها، وكذلك: "**ويْلٌ له**"، قال سيبويه[127]: هو دعاء، وخبر، ولم يَفهمْ كثيرٌ مِنَ النَّاسِ قولَ سيبويه على وجهه، بل حرَّفوه عمّا أرَادهُ به، وإنما أرادَ سيبويه هذا المعنى أنها تتضمَّن الإخبار بحصول الويل له، مع الدعاء به، فتدبَّر هذه النّكتة التي لا تجدها مُحرَّرةً في غير هذا الموضع هكذا؛ بل تجدهم يُطلقون تقسيم الكلام إلى خبرٍ، وإنشاءٍ من غير تحرٍّ، وبيانٍ لمَوضعِ اجتماعهما وافتراقهما، وقد عرفتَ بهذا إن قولهم: "**سلامٌ عليكَ**، و"**ويلٌ لهُ**" ومَا أشْبَه هذا أبلغ من إخراج الكلام في صورة الطَّلبِ المُجرَّد نحو: اللَّهمَّ سلمه»[128] انتهى.

فائدة استطرادية: إنْ قلتَ: ما الحكمة في تسليم الله تعالى على أنبيائه ورسله، مع أنَّ السَّلامَ طَلبٌ ودُعاءٌ، فكيف يتصور من الله تعالى؟ قُلتُ: قد ذكرَ ابنُ القيِّم رحمه الله تعالى جواب هذا السؤال في «بدائع الفوائد» حيث قال: «لا رَيبَ أنَّ الطَّلبَ يتضمَّنُ أموراً ثلاثة: [طالباً][129]، ومطلوباً، ومطلوباً منه، ولا تتقوَّمُ حقيقته إلَّا بهذه الأركان الثلاثة، وتَغَايرُ هذه الثلاثة (ظاهرٌ)[130]، إذا كانَ الطَّالبُ يَطلبُ شيئاً مِنْ غيره، وأمَّا إذا كان طالباً منه فهناك يكون الطَّالبُ هو المطلوبُ منه، ولم يكن هناك إلَّا ركنان: طالباً، ومطلوبا، والمطلوبُ منه هو الطالب نفسه، فإن قيل: كيف يُعقل اتحاد الطالب والمطلوب منه وهما حقيقتان متغايرتان؟ فكما لا يتحد المطلوب والمطلوب منه، ولا المطلوب والطالب، فكذلك لا يتَّحدُ الطالب والمطلوب منه، وكيف يُعقل طلبُ الإنسان من نفسه؟ قيل: هذا الذي أوجبَ غموضَ المسألة وإشكالَها، ولا بُدَّ مِنْ كَشفِه وبيانه، فنقولُ: الطلب مِن بَابِ الإرادات، والمُريد كما يريدُ مِنْ غيرهِ أَنْ يَفعَلَ شيئاً، فكذلك يريدُ مِنْ نَفسِه أَنْ يَفعلَهُ، والطَّلبُ النَّفسِيُّ وإن لم

يكن الإرادة فهو أخصُّ منها، والإرادة كالجنس له، **فكما يُعقل أن يكون المُريد يريدُ مِنْ نَفْسِه فكذلك يطلبُ من نفسه، وللفرق بين الطَّلبِ والإرادة، وما قيل في ذلك** مكانٌ غير هذا، والحاصل: أنَّ طَلَبَ الحيّ مِنْ نَفسِه أمرٌ معقول يعلمُه كلُّ أحدٍ من نفسه، وأيضاً من المعلوم أن الإنسان يكون آمراً لنفسه، ناهياً لها قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾[131]، وقال تعالى:﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ ﴾[132]. وقال الشاعر:

وابْدَأْ بِنَفْسِكَ فانْهَها عَنْ غَيِّها***فَإذَا انتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ[133]

وهذا أكثر مِنْ إيراد شواهده فإذا كان (معقولاً أن الإنسان)[134] يأمرُ نَفْسَهُ وينهاها، فالأمر والنهي طلب، مع كونه فوقه آمر وَنَاهٍ، فكيف يستحيل ممن لا آمرَ فوقَهُ ولا ناهي؟ إذا عرفت هذا عرفت سلامهُ- تبارك وتعالى- على أنبيائه ورسله، وأنه طلب من نفسِه لهم السلامة، فإن لم يَسَعْ لهذا ذهنك / فسأزيدكَ إيضاحاً وبياناً، وهو: أنه قد أخبر سبحانه وتعالى في كتابه العزيز على أنه: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾[135] وهذا إيجاب منه على نفسِهِ، فهو الموجِبُ، وهو مُتعلَّق بالإيجاب الذي أوجبَهُ، فأوجبَ بنَفْسِه على نَفْسِه، بقوله في الحديث الصحيح: «**لَمَّا قَضَى اللهُ الخَلْقَ كَتَبَ بيَدِهِ على نفسِهِ في كتابه فهُو عندَهُ موضوعٌ فوقَ العَرشِ: إنَّ رَحْمَتي تَغْلِبُ غَضَبِي**»[136]، وفي لَفْظٍ: «**سَبَقَتْ غَضَبِي**»[137]، فتأمَّلْ كيف أكَّد هذا الطلب والإيجاب بذكرِ فِعْلِ الكتابة وصِفة اليد ومَحلِّ الكتابة، وأنه كتاب، وذَكرَ مُستَقرَ الكتاب، وأنه عنده فوق العرش، فهذا إيجاب مؤكَّد بأنواعٍ مِنَ التأكيد، وهو إيجابٌ منه تعالى على نَفسِه، ومنه قوله تعالى:: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾[138]، فهذا حقٌّ أحقَّهُ الله على نفسه، وطلبٌ وإيجاب على نفسه بلفظ: **"الحق"**، ولفظُ: **"على"**»[139]، ثمَّ سَاقَ من هذا الباب أحاديث إلى أَنْ قال: «ونظير هذا- يعني- نظير إيجاب الله على نفسه ما أخبرَ به سبحانه من قَسمِهِ لَيفعلنَّهُ نحو قوله تعالى: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ ﴾[140]، وقوله تعالى: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ ﴾[141]، وقوله تعالى: ﴿ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٣﴾ ﴾[142]، وقوله تعالى: ﴿ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾[143]، وقوله تعالى: ﴿ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأُوذُواْ فِى سَبِيلِى وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾[144]،

وقوله تعالى:﴿ فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٦ ﴾[145]، إلى أمثال ذلك مما أخبر أنه يفعله إخباراً يؤكدُ بالقَسَمِ، والقَسَمُ في مثل هذا يقتضي الحضَّ والمنعَ بخلاف القَسَمِ على ما فعله تعالى،- أَيْ: فإنه للتحقيق، أو التعظيم-، بل (قوله)[146] تعالى: ﴿ يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٣ ﴾[147] للقَسمِ على ثبوتِ ما ينكره المكذبون، فإنه توكيد للخبر المتضمّن للتصديق، ولهذا يقول الفقهاء: اليمينُ ما اقتضى حضّاً، أو منعاً، أو تصديقاً، أو تكذيباً، فالقَسَمُ الذي يقتضي الحضَّ، والمنعَ هو مِن باب الطلب؛ لأنَّ الحضَّ، والمنعَ طلبٌ، ومن هذا ما أخبرَ به أنَّهُ لا بُدَّ أنْ يَفعَلَه لسَبْقِ كلماته، كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ۝١٧١ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ۝١٧٢ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ۝١٧٣ ﴾[148]، وقوله تعالى: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ۝١١٩ ﴾[149]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ ﴾[150]، فهذا ونحوه إخبار عمَّا (يفعله)[151] ويتركه لسَبْقِ كلمته به فلا يتغير، ومن هذا تحريمه سبحانه وتعالى ما حرَّمهُ على نفسه، كقوله فيما يرويه عنه رسوله ﷺ: «**ياعِبَادي! إنّي حرَّمْتُ الظُّلمَ عَلَى نَفْسِي وجَعلتُهُ بينكُمْ مُحرَّماً**»[152]، فهذا التحريم (نظير)[153] الإيجاب، ولا يُلتفَتُ إلى ما قيل من ذلك مِنَ التأويلات الباطلة التي تُحرِّم (النَّظرَ)[154] في سِياقَاتِ هذه المواضع، ومقصودها والمراد منها؛ كقول بعضهم: إنَّ معنى الإيجاب والكتابة من ذلك كله هو (إخباره)[155] به، ومعنى: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾[156] أخبرَ بها عن نفسه، وقوله: «**حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي**»؛ أنّي أخبرتُ أنْ لا يكون، ونحو ذلك ممَّا يتيقَّن المرءُ وأنه ليس هو المراد بالتحريم، بل الإخبار ها هنا هو الإخبار بتحريمه وإيجابه على نفسه، مُتعلق الخبر هو التحريم والإيجاب، ولا يجوز إلغاءُ مُتعلَّق الخبر فإنه يتضمن إبطال الخبر ولهذا (إذا)[157] قال القائل: "**أُوجِبُ على نفسي صوماً**"، فإنَّ متعلِّقَهُ وجوب الصَّومِ على نفسه، فإذا قيل معناه: "**أخْبِرتُ بأني أصوم**" كان ذلك إلغاءً وإبطالاً لمقصودِ الخبر، فتأمَّله، وإذا كان معقولاً من الإنسان أنه يوجبُ على نفسِه ويحرّمُ ويأمُرها وينهاها، مع كونه تحتَ أمرِ غيرِه ونهيه، فالآمر النَّاهي الذي ليس فَوقَهُ آمِرٌ ولا نَاهٍ؛ كيف يمتنع في حقِّهِ أن يحرِّمَ على نفسه، ويكتب على نفسه، وكتابته على نفسه سبحانه وتعالى تستلزم إرادته لِمَا كَتَبَهُ ومحبته له ورضاه به، وتحريمه على نفسه (يستلزمه)[158] بُغضُهُ لِمَا حرَّمهُ وكراهته له، وإرادته أَنْ لا يفعله، يمنع وقوعه منه، وهذا غير ما يحبه الله من أفعالِ عباده ويكرهه، فإنَّ محبته ذلك منهم (لا تستلزمه)[159] وقوعه، وكَرَاهته منهم

لا تمنع وقوعه، ففرقٌ بين فِعلِه سبحانه، وبين فِعْلِ عبادِه الذي هو مفعوله مع كراهته وبغضه له، ويتخلَّف مع محبته له ورضاه به، بخلاف فعله سبحانه وتعالى، فهذا نوع، وذلك نوع، فتدبَّر هذا الموضع الذي هو مَزَلَّةِ أقدام الأوّلين والآخرين إلَّا مَنْ عَصَمَهُ الله بعصمته، وهداه إلى صراط المستقيم، وتأمّل أين تكون محبته وكراهته موجبة لوجود الفعل ومانعة من وقوعه؟ / وأين تكون المحبة منه والكراهة لا توجِبُ وجود الفعل ولا تمنع وقوعه؟ ونكتة هذه المسألة: هو الفرق بين ما يريد أَنْ يفعله سبحانه وتعالى، وما لا يريد أنْ (يفعله)[160]، وبين ما يجب أن يفعله العبد وما لا يفعله، ومن حقَّق هذا المقام زَالتَ عنه شُبُهات ارتَبكَت فيها طوائفُ النُّظَّار والمتكلمين، والله الهادي إلى سواء السبيل، وأعلم أنَّ الناس في هذا المقام ثلاث طوائف: فطائفة: منعت أنه يجب عليه شيء، ويحرم عليه شيء بإيجابه ولا تحريمه، وهم كثير من مثبتي العدل الذين ردوا قول القدرية البغاة وقاتلوهم أعظم (مقاتلة)[161]، نفوا لأجلها الحكمَ والأسبابَ وأَنْ يكون العَبدُ فاعلاً مُختاراً، الطائفة الثانية: بإزاء هؤلاء أوجبوا على الرَّب -تعالى- وحرَّموا أشياء بعقولهم شريعة لهم، يجبُ عليه مراعاتها من غير أن يوجبها هو على نفسه ولا حرمها، وأوجبوا عليه من جنس ما يجب على العباد، وحرَّموا عليه من جنس ما يحرم عليهم، ولذلك كانوا مشبِّهَةَ الأفعال، والمعتزلة منهم جمعوا بين الباطلين: تعطيل صفاته وجَحْد نعوت كماله، والتشبيه له بخَلقِه فيما أوجبوه عليه وحرَّموه، فشبَّهوا في أفعاله، وعطلوا صِفَاتِ كماله، فجحدوا بعضَ ما وصفَ به نفسَه من صفاته، وسَمُّوه "**توحيداً** ! وشبَّهوه بخَلقِه فيما يحسُن منهم ويقبُح من الأفعال، وسمَّوا ذلك "**عدلاً**"، وقالوا: نحنُ أهلُ العدل والتوحيد، فَعْدلهُم إنكار قدرته ومشيئته العامَّة الشاملة التي لا يخرج عنها شيء من الموجودات ذواتها وصفاتها، وأفعالهم، وتوحيدهم، وإلحادهم في أسمائه الحسنى، وتحريف معانيها (عمَّا هي عليه)[162]، فكان توحيدهم في الحقيقة تعطيلاً، وعدلهُم شِركاً، وهذا مقرَّرٌ في موضعه. والمقصود أنَّ هذه الطائفة مُشبِّهة في الأفعال مُعطِّلةٌ في الصفات، وهدى الله الأمّة الوَسط لما اختلفوا فيه بإذنه، فلم يقيسوه بخَلقِهِ، ولم يشبهوه بشيء من صفاته (ولا أفعاله)[163]، ولم ينفوا عنه ما أثبته لنَفْسِه من ذلك من إيجاب ما أوجبه وأحقَّهُ على نفسه، وتحريم ما حرمه على نفسه، وشهِدتْ به قلوبُهم بما في ضمن ذلك من الإيجاب والتحريم من الحِكمِ والغايات المحمودة التي يستحق عليها كمال الحمد والثناء، وأن العباد لا يحصون ثناءً عليه أبداً، بل هو كما أثنى على نفسه، وهذا كله بيِّنٌ بحَمدِ الله تعالى عند أهل العلم والإيمان، مُستقِرٌ في فِطرتِهم، ثابتٌ في قلوبهم، يشهدون انحِرَافَ المنحرفين من الطَّرفين، وهم لا إلى هؤلاء، ولا إلى هؤلاء، بل هم إلى الله ورسوله متحيِّزُون، وإلى محضِ سُنته منتسبون، يدينون دين الحق أنَّى توجَّهت رَكائبُه ويستقرون معه حيث استقرت مضاربُهُ، لا

تَستَفزّهم بَدَوات آراء المتخلفين، ولا تُزلزلهم شُبُهات المبطلين، فهم الحُكَّام على أرباب المقالات، والمميزين لما فيها من الحق والشبهات، يَردُّون على كلّ ذي باطل باطِله، ويوافقونه فيما معه مِنَ الحقّ، فهُم في الحقّ سِلمُهُ، وفي الحَربِ حَرْبُهُ، لا يميلون مع طائفةٍ على طائفة، ولا يجحدون حقَّهَا لِمَا قالته من باطلٍ سِواهُ، هم ممتثلون قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾﴾[164]، فإذا كان قد نهَى عِبادَه أن يحملهم بغضهم لأعدائهم على أن لا يعدلوا عليهم، مع ظهور عدواتهم ومخالفتهم وتكذيبهم لله ورسوله، فكيفَ يسوغُ لمُدّعي الإيمان أنْ يحمله بغُضه لطائفةٍ مُنتسبةٍ إلى الرسول تصيبُ وتخطئ على أن لا يعدلَ فيهم، بل يجروهم للعداوة وأنواع الأذى، لا يدري أنه أولى بالله ورسوله وما جاء به (منه)[165] عِلمَاً وعملاً ودعوةً إلى الله على بصيرة، وصَبْراً على قومهم على الأذى في الله، وإقامة لحُجةِ الله، ومَعْذرةً لِمَنْ خالفهم بالجميل، لا كمَنْ نصبَ مقالةً مبادرة عن آراء الرجال، فدعا إليها، وعاقَبَ عليها وعادَىَ من خالفها بالعَصَبيّةِ وحمّيَّة الجاهلية، والله المستعان / وعليه التّكلان (ولا حول ولا قوة إلَّا به)[166]، وليكُن تمام الكلام في هذا السؤال، فقد تعدَّينا به طَوْرَه وإنْ لم نقدر قدره»[167] انتهى المنقول من كلام ابن القيم في بدائع الفوائد، وإنما أَطلَنَا الكلام به في هذا المقصد لقوته، ونفاسته، وعزته، وإليه تميل النفس لما فيه من إثبات ما أثبته الله لنفسه وإمضائه على ظاهره حيث كان كمالاً لا يوهم نقصاً اهـ

المقصد الثاني: في حدِّ الإنشاء وبيان حقيقته، قال القرافي[168] في «الفروق»: «حدُّ الإنشاء هو: القولُ الذي يجب أن يوجد به مدلوله في نفس الأمر أو مُتَعلّقه، فقولنا: "يوجَدُ به مدلُوله" احترازاً عمَّا لو قالَ قائلٌ: السَّفَرُ عليَّ واجبٌ، فيوجبهُ الله تعالى عليه بَقَولِهِ لهُ، فإنَّ الواجبَ في هذه الصُّورةِ لم يثْبتْ بهذا اللَّفظِ بل بإيجابِ الشَّارع، بخلَافِ إزالةِ العصمةِ بالطَّلاقِ والمِلكِ بالبيعِ وغير ذلك من صِيغِ الإنشاءِ؛ فإنها تُوجِبُ مدلولاتِها وإنْ لم يَقترِنْ بها نِيَّة، ولا أمرٌ آخَرُ من قِبَلِ الشَّارعِ، وقولنا: "هو القول الذي يجبُ أن يوجد"،- ولم نقُل: "يوجب"- احترازاً عن صيغ الإنشاء إذا [.....][169]، وقولنا: "في نفس الأمر" احترازاً عن الخبرِ؛ فإنه يوجبُ مدلولَهُ في اعتقادِ السَّامعِ، فإن القائل إذا قال: "قام زيدٌ"؛ أفادنا هذا القول اعتقادَ أنه قامَ، ولم يُفِدْ هذا القولُ القِيامَ في نفس الأمرِ، بخلَافِ صيغِ الإنشاءِ فإنها تُفِيدُ مَدلُولاتِها في نَفْسِ الأمرِ وفي اعتقادِ السَّامعِ، فصَارَت حقيقتها هي الإفادة في نفس الأمر، وأمَّا في اعتقادِ السَّامَعِ فهو أمرٌ مَشتركٌ بينهما، وبين الخبرِ فلا يَحصلُ به التمييز، وقولنا: "أو مُتَعلّقه"

لينـدرج الإنشـاءِ بكـلام الـنَّفْسِ؛ فـإنَّ كـلامَ الـنَّفْسِ لا دلالـةَ فيـه، ولا مـدلولَ، وإنمـا فيـه متعلِّـقٌ ومتعلَّقٌ»[170]، انتهى.

خاتمة: بعد توفيق الله لنا بإتمام هذا العمل ضبطاً، وتقديماً، وتحقيقاً، توصَّلنا للنتائج الآتية:

1- إن تراث العلامة محمد بن يوسف جدي رحمه الله لم يحظَ بالعناية الفائقة من المهتمين، فغالب كتبه ما تزال في حيز المخطوط.

2- الإمام ابن جَدِّي رحمه الله كان من المكثرين في التأليف، بل عالم موسوعي في مختلف علوم الشرع، واللغة، وهذا ظاهر من خلال الوقوف على عناوين مؤلفاته التي وردت في ترجمته.

3- تمكُّنُه في علوم اللغة العربية واهتمامه بدراسة النص القرآني مما جعل ابن البطاح يفضله على غيره في حلِّ المسألة التي استغلق عليهم فهمها.

4- كثرة الفوائد والاستطرادات التي وضعها في رسالته، فهذه تدل على صبره وتأنيه وعدم تعجُّله في التأليف حتى يتقن عمله ثم يخرجه للعوام.

5- هذا المخطوط هو قَطْعاً لمُؤلِّفه محمد بن يوسف جَدِّي (المتوفى: 1345هـ) دون أدنى شك في ذلك.

التوصيات: بعد الانتهاء من أشغال هذا البحث ضبطا، وتقديماً، وتحقيقا، لهذه الرسالة الهامَّة نوصي كل المهتمين بالتنقيب عن تراث العلامة محمد بن يوسف جَدِّي بغية إبرازه للوجود حتى لا يتقادم عليه الزمان فيصبح في عداد المفقود.

الهوامش والإحالات:

[1]- جامعة الأشاعرة زبيد (ص389).
[2]- المصدر السابق (ص390).
[3]- المصدر السابق (ص390-391).
[4]- المصدر السابق (ص390).
[5]- المصدر السابق (ص390).
[6]- جامعة الأشاعرة زبيد (ص400).
[7]- انظر مؤلفاته فقد ذكرها الحضرمي في كتابه جامعة الأشاعرة زبيد (ص400-406).
[8]- المصدر السابق (ص406).

[9]- هو العلَّامة عبدالله بن محمد بن أحمد بن يحيى البطاح، المولود بمدينة زبيد سنة (1262هـ)، أخذ عن جملة من العلماء منهم: داود بن عبد الرحمن حجر، ومحمد بن محمد حسن الأهدل، والشيخ سعد الدين بن عبدالله بن سهيل، وحسن بن أحمد بن سرور الحضرمي، وغيرهم، وتوفي شهيداً برصاصة غادرة في شهر ذي الحجة سنة (1325هـ)، انظر عطية الله المجيد وحثوة المزيد (ج2/ 236-250).

[10]- هو القاضي ناصر الدِّين أبو الخير، عبدالله بن عمر بن محمد البيضاوي، صنَّفَ التصانيف الكثيرة منها: «مختصر الكشاف»، و«مختصر الوسيط» في الفقه، و«المنهاج في الأصول»، وغيرها، وتوفي سنة (685هـ) بتبريز، وقيل سنة (691هـ)، انظر: طبقات الشافعية (136/1)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (50/2-51).

[11]- أحمد بن محمد بن عمر، الملقب شهاب الدِّين الخفاجي المصري الحنفي، نسبته إلى قبيلة خفاجة، ولد ونشأ بمصر، وكان مولده بسنة (977هـ)، صاحب التصانيف في الأدب واللغة منها: «ريحانة الألبا»، و«شرح درة الغواص في أوهام الخواص» للحريري، و«حاشية على تفسير البيضاوي»، توفي سنة (1069هـ)، انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (331/1-343)، الأعلام للزركلي (238/1).

[12]- الهُمَام: أي العظيم الهِمَّة، والهمام اسمٌ من أسماءِ المَلك لعِظم هِمَّتِهِ، انظر: لسان العرب مادة (همم).

[13]- هو كمال الدِّين محمد بن عبد الواحد بن عبدالحميد، المعروف بابن الهُمَام الحَنَفِي، ولد سنة (790هـ)، تفقه: بالسِّراج قارئ الهداية، وانتفع به وبالقاضي محب الدِّين بن الشحنة، وأخذ عن الجمال الحميدي وغيرهم، له تصانيف منها: «شرح الهداية»، و«التحرير في أصول الفقه»، و«المسايرة»، وغيرها، توفي سنة (861هـ)، انظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (166/1-169)، شذرات الذهب (437/9-439).

[14]- نصّ الآية قوله تعالى: (الحمد لله الذي خلق السموات والأرض ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) الأنعام:1.

[15]- هو أبو الوفاء، نصر بن الشيخ نصر يونس الوفائي الهوريني الأزهري الأشعري الحنفي الشافعي، ينسب إلى بلدة "هورين"، كان من ضمن البعثة العلمية الخامسة التي أرسلها محمد علي إلى فرنسا سنة 1844م، وحين عاد إلى القاهرة تولى رئاسة التصحيح بالمطبعة الأميرية، فصحَّح كثيراً من كتب العلم واللغة والتاريخ منها: «القاموس المحيط » للفيروز آبادي، توفي سنة (1291هـ)، انظر: مقدمة المطالع النَّصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطيّة (11/7)، تاريخ آداب اللغة العربية (1459/4).

[16]- حاشية الشهاب المسماة "عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي" (2/4-3).

[17]- سورة البقرة: 233.

[18]- ما بين المعقوفتين ورقة مفقود من نسخة (الأصل) تم إكمالها من نسخة (بن).

[19]- هو أحمد بن علي بن تَغْلِب مُظفَّر الدِّين الساعاتي، عالم بفقه الحنفيّة، ولد في "بعلبك"، كان أبوه ساعاتيا، وهو الذي عمل الساعات المشهورة بباب المستنصرية ببغداد، من مصنفاته: «بديع النظام الجامع بين كتابي البزدوي والأحكام»، و«شرح مجمع البحرين»، و«نهاية الوصول إلى علم الأصول»، قال اليافعي: «كان ممن يضرب به المثل في الذكاء والفصاحة وحسن الخط»، توفي سنة (694هـ)، انظر: مرآة الجنان وعبرة اليقظان (170/4)، الجواهر المُضيَّة في طبقات الحنفيَّة (208/1-212)، الأعلام للزركلي (175/1).

[20]- قال الشوكاني في إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر (ص90): «"**البديع**" لا بن الساعاتي أرويه بالإسناد المتقدم في أوائل هذا المجموع إلى البابلي، عن أبي الإمداد اللقاني، عن عمر الجائي الحنفي» إلخ.

[21]- في نسخة (بن) [فليراجع ذلك].

[22]- في نسخة (بن) [قوله].

[23]- خرم في نسخة (الأصل) تم إكماله من نسخة (بن).

[24]- خرم في نسخة (الأصل) تم إكماله من نسخة (بن).

[25]- خرم في نسخة (الأصل) تم إكمالها من نسخة (بن).

[26]- خرم في نسخة (الأصل) تم إكماله من نسخة (بن).

[27]- خرم في نسخة (الأصل) تم إكماله من نسخة (بن).

[28]- خرم في نسخة (الأصل) تم إكماله من نسخة (بن).

[29]- في نسخة (بن) [كان].

[30]- سورة الفاتحة: 2

[31]- ما بين المعقوفتين ورقة مفقودة من نسخة الأصل تم إكمالها من نسخة (بن).

[32]- هو أحمد بن قاسم العبادي القاهري الشافعي، كان بارعا في العربية والبلاغة والتفسير، والكلام، أخذ عن: الشيخ داؤد المقدسي، وغيره، من مصنفاته: «الآيات البينات» وهي حاشية على شرح جمع الجوامع، و«حاشية على الورقات»، و«حاشية على شرح المنهج» وغيرها، توفي سنة (994هـ) وهو عائد من الحج ودُفِن بالمدين المنورة، انظر: تراجم الأعيان من ابناء الزمان (1/62-64)، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة (3/111) .

[33]- عبد الرحمن بن جاد الله البنَّاني المغربي، فقيه أصولي، قدم إلى مصر وجاور بالأزهر، وحضر دروس الشيخ الصعيدي، والشيخ يوسف الحفني، والسيد محمد البليدي وغيرهم، من مصنفاته: «حاشية على شرح المحلى»، توفي سنة (1198هـ)، انظر: اليواقيت الثمينة (ص98-99)، الأعلام للزركلي (3/302).

[34]- في نسخة (بن) [كون].

[35]- في نسخة (بن) [الشيخ الخفاجي].

[36]- في نسخة (بن) [الشهاب الخفاجي].

[37]- في (بن) [لكمل] وأحسبه خطأ وقع للناسخ.

[38]- في (بن) [ومنشؤه].

[39]- في (بن) [للمعارضة].

[40]- في (بن) [أنَّ].

[41]- سورة الفاتحة: 1

[42]- في (بن) [التعليل].

[43]- في (بن) [فبالنظر].

(44) كذا وردت في المخطوط، وربما جاء بها على لغة من يجعلون المثنى بالألف دائما في جميع الحالات الإعرابية، وهي لغة بني الحارث بن كعب.

(45)- هو عصام الدِّين إبراهيم بن محمد عرب شاه الإسفراييني، من ذريّة أبي إسحاق الإسفراييني، كان بحرا في العلوم، له التصانيف الحسنة النافعة منها: «الأطول شرح تلخيص المفتاح للقزويني» و و«حاشية على تفسير البيضاوي»، و«شرح رسالة الوضع للإيجي»، وغيرها، توفي حدود (سنة 951هـ) وهو ابن (72) سنة، وقيل توفي سنة (945هـ)، انظر، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (10/417)، الأعلام للزركلي (1/66).

[46]- هو نور الدِّين عبدالرحمن بن أحمد الجَامِي، ولد بجام في خراسان سنة (817هـ)، وكان أعجوبة زمانه علما، وعملاً، وأدبا وشعرا، من مؤلفاته: «شرح فصوص الحكم» لا بن عربي، و«شرح الكافية لا بن الحاجب»، و«رسالة في المُعَمَّى والعروض والقافية»، توفي سنة (898هـ)، انظر: الفوائد البهية في تراجم الحنفية (ص86-88)، شذرات الذهب في أخبارِ من ذهب (9/543)..

[47]- حاشية عصام على الجامي (ص211).

[48]- سقطت من نسخة (بن).

[49]- في نسخة (بن) [منشؤهما].

[50]- سورة البقرة: 233.

[51]- لم نقف على ترجمته.

[52]- في نسخة (بن) [كتب].

[53]- سقطت من نسخة (بن).

[54]- هو عبد الرحمن بن سليمان بن يحيى بن عمر بن مقبول الأهدل، ولد سنة (1179ه)، وهو شيخ الشيخ محمد بن علي الشوكاني له العديد من التصانيف منها: «كتاب النفس اليماني والروح الريحاني في إجازة القضاة بني الشوكاني»، و«المنهج السوي حاشية المنهل الروي»، و«شرح بلوغ المرام» ولم يتمه، و«رسالة في البندقة»، و«كشف الغطا عن أسئلة ابن العطا»، وغيرها، توفي سنة (1250ه)، انظر: نيل الوطر (30/2-31)، أبجد العلوم (188/3- 190).

[55]- في نسخة (بن) [كتب].

[56]- جمع الجوامع في أصول الفقه (ص63).

[57]- البدر الطالع في حَلِّ جمع الجوامع (24/2).

[58]- زيادة لم ترد في النسختين يقتضيها السياق أثبتناها من حاشية الآيات البينات لابن قاسم.

[59]- الآيات البينات (258/3).

[60]- البدر الطالع في حلِّ جمع (24/3).

[61]- الآيات البينات (259/2).

[62]- سورة المنافقون: 1.

[63]- هو جلال الدّين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المَحَلّي، ولد سنة (791ه)، اخذ عن: محمد الأقصرائي، والبرهان البيجوري، والشمس البِسَاطِي، والعلاء البخاري، وغيرهم، من مصنفاته: «شرح الشمسية»، و«حاشية على جواهر الأسنوي»، و كتاب «شرح القواعد» لابن هشام وغيرها، توفي سنة (864ه)، انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (39/7-41)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (447/9-448).

[64]- سورة الفاتحة: 2.

[65]- تفسير الجلالين (ص295).

[66]- المصدر السابق، والصفحة نفسها.

[67]- المصدر السابق، والصفحة نفسها.

[68]- هو: الشيخ سليمان بن عمر بن منصور العجيلي المعروف بالجَمل، من أهل منية عجيل "إحدى قرى الغربية بمصر"، له مؤلفات منها: «الفتوحات الإلهية»، و«حاشية على تفسير الجلالين»، و«المواهب المحمدية»، و«حاشية على شرح المنهج»، وغيرها، توفي سنة (1204ه)، انظر: الأعلام للزركلي (131/3).

[69]- سقطت من نسخة (بن).

[70]- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفيَّة، المشهور "بحاشية الجمل على تفسير الجلالين" (1/3).

[71]- سورة الفاتحة: 1.

[72]- سورة الفاتحة: 2.

[73]- هو أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، والهيتمي: نسبة إلى محلة أبي الهيتم من إقليم مصر الغربية، وشهرته بابن حجر قيل: لأن أحد أجداده كان ملازما للصمت لا يتكلم إلَّا عن ضرورة فشبهوه بحجر ملقى لا ينطق، ولد سنة (909ه)، وكان بحراً في علم الفقه، ومات أبوه وهو صغير، من مشايخه: شيخ الإسلام زكريا الشافعي، والطَّبلاوي الشافعي، والشهاب الرَّملي، وغيرهم، من مؤلفاته: «شرح المشكاة»، و«شرح المنهاج»، و«شرح الهمزية» وغيرها، توفي سنة (974ه)، انظر: النور السافر عن أخبار القرن العاشر (ص391-396)، شذرات الذهب (541/10-543).

[74]- قال ابن حجر في الإمداد بشرح الإرشاد (ص102): «وجملة الحمد لله خبرية لفظا إنشائية معنى، إذ القصد بها حصول الحمد بالتكلم بها مع الإذعان بمدلولها، قيل: ويجوز أن تكون وضعت شرعا للإنشاء وليس ببعيد» انتهى.

[75]- سقطت من نسخة (بن).

[76]- مختصر المعاني (148/2).

(77)- سورة المائدة: 25.

(78)- هو أبو علي، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، أحد علماء وقته أخذ الناس عنه، قرأ على: أبي علي الفارسي، صنف التصانيف الجليلة في العربية منها: كتاب «شرح الحماسة»، و«شرح الفصيح» و«مفردات متعددة في النحو» توفي سنة (421هـ)، انظر: إنْباه الرواة على أنباه النحاة (141/1)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (365/1).

(79)- المذكور هو صَدرٌ من بيت شعري للشاعر الجاهلي "الحارث بن وَعْلة الذُّهْلِيُّ"، انظرها بتمامها في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي.

(80)- شرح ديوان الحماسة (204/1).

(81)- وتمام البيت: **جِنيبٌ وجُثْمَاني بمكَّةَ مُوْثَقُ**، البيت المذكور لجعفر بن عُلْبَة الحارثي، انظر: الحماسة البصرية (555/2).

(82)- في النسختين: [تشوق] والمثبت من مختصر المعاني للسعد التفتازاني.

(83)- مختصر المعاني (169/1).

(84)- هو إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري الشافعي، نسبته إلى الباجور "من قرى مدين المنوفية، بمصر"، له كثير من التصانيف منها: «حاشية على مختصر السنوسي» «تحفة المريد على جوهرة التوحيد»، «المواهب اللدنية»، و«حاشية على متن السمرقندية» وغيرها، ولد سنة (1198هـ)، وتقلد مشيخة الأزهر سنة (1263هـ) واستمر بها إلى وفاته بالقاهرة، وكانت وفاته سنة (ت1277هـ)، وقال البغدادي: أنه توفي سنة: (1276هـ)، انظر: هدية العارفين (41/1)، الأعلام للزركلي (71/1).

(85)- حاشية الباجوري على الرسالة السَّمَرقَنديَّة (مخ/ ص21).

(86)- المصدر السابق، والصفحة نفسها.

(87)- المصدر السابق، والصفحة نفسها.

(88)- هو محمد بن علي، عالم بالعربية، مصري، ولد بالقاهرة وبها توفي، من مؤلفاته: «حاشية على شرح الأشموني»، و«إسعاف الراغبين في السيرة النبوية»، و«الرسالة الكبرى في البسملة»، و«أرجوزة في العروض»، و«حاشية على شرح العصام على السمرقندية» وغيرها، توفي سنة (1206هـ)، انظر: هدية العارفين (349/2)، الأعلام للزركلي (297/6).

(89)- في النسختين: [البحث الرابع] أصلحناه حتى يستقيم الترتيب متسلسلًا.

(90)- هو عبدالله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي الأزهري الشافعي، من قرى الشرقيّة بمصر، ولد سنة (1150هـ)، صنف كتبا منها: «حاشية على شرح التحرير»، و«فتح المبدئ بشرح مختصر الزبيدي»، و«تحفة الناظرين في من ولي مصر من السلاطين»، وغيرها، توفي سنة (1227هـ)، انظر: الأعلام للزركلي (78/4).

(91)- هو حسن بن علي بن أحمد المنطاوي الشافعي الأزهري، المشهر بالمدابغي من أهل مصر، أخذ عن: الشيخ منصور المنوفي، والشيخ عيد النمرسي، وغيرهما، له مؤلفات منها: «حاشية على شرح الخطيب» في فقه الشافعية، و«حاشية على الأربعين النووية»، و«كفاية اللبيب»، «وحاشية على التحرير»، وغيرها، توفي سنة (1170هـ)، انظر: عجائب الآثار في التراجم والأخبار (ص349-350)، الأعلام للزركلي (205/2).

(92)- في نسخة (بن): [منشئا].

(93)- محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي بن مسعود بن رضوان، الكمال، ويعرف بابن أبي شريف، ولد سنة (822هـ)، ببيت المقدس، أخذ العلم عن: العز بن عبدالسلام، وأبي القسم النويري، وابن الهايم وغيرهم، صنَّفَ: «حاشية على شرح جمع الجوامع للمحلي»، و«شرح الإرشاد لابن المُقري»، و«فصول ابن الهمام»، و«مختصر الشفاء» وغيره، توفي سنة (906هـ)، انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (64/9-67)، والنور السافر عن أخبار القرن العاشر (ص74-75)، الكواكب السائرة 11/1-13).

(94)- الإسعاد بشرح الإرشاد (مخ/ ص1)، ونص عبارته: «والحمد لغة قد اشتهر تعريفه بأنه الثناء على الجميل الاختياري فخرج بالجميل الوصف القبيح وقد منع من كونه يسمى ثناء إلَّا على سبيل المشاكلة».

(95)- المُسامَرة في شرح المُسَايرة (4/1).

(96)- انظر، تاج العروس من جواهر القاموس (465/1-466).

المجلة العلمية لكلية التربية
العدد 19 - أكتوبر 2023
Issue 19 – Oct 2023
The Scientific Journal of the Faculty of Education

[97]- الإمداد بشرح الإرشاد (ص103).

[98]- لعله: عبدالحكيم بن شمس الدِّين الهندي السيالكوتي النبجاني، من أهل سيالكوت التابعة للأهور، له تآليف منها: «حاشية على المطول»، و«حاشية على تصريف العزي» للسعد، و«حاشية على تفسير البيضاوي»، توفي سنة (1067هـ)، انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (2/318-319)، الأعلام للزركلي (283/3).

[99]- سورة آل عمران: 36.

[100]- محمد أحمد بن عرفة الدُّسُوقي المالكي، ولد في دسوق "بمصر"، جاء إلى القاهرة فأخذ عن: الشيخ عبد الرحمن الجبرتي، وغيره، تصدَّر للإقراء في الأزهر، له مؤلفات منها: «حاشية على مختصر السعد التفتازاني»، و«حاشية على مختصر خليل»، و«حاشية على السنوسي لمقدمته أم البراهين» وغيرها، توفي سنة (1230هـ)، انظر: الأعلام للزركلي (17/6)، تاريخ أداب اللغة العربية (4/1454-1455).

[101]- حاشية الدسوقي على متن تلخيص المعاني (152/1).

[102]- هو أبو الحسن، علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي، ويعرف بالسيد الشريف، ولد سنة (740هـ)، له تصانيف منها: تفسير الزهراوين، و«حاشية على الكشاف»، و«حاشية على البيضاوي»، و«رسالة في الوضع» وغيرها، توفي سنة (816هـ)، انظر: الضو اللامع لأهل القرن التاسع (5/328- 330)، الفوائد البهية في تراجم الحنفية (ص125- 137)، الأعلام للزركلي (7/5).

[103]- في النسختين: [البحث الخامس] أصلحناه حتى يستقيم تسلسل الترتيب.

[104]- سورة الفاتحة: 1.

[105]- هو قُطْبُ الدِّين عيسى بن محمد بن عبيد الله، أبو الخير، المعروف بالصَّفَوي، متصوف، من الشافعية، ولد سنة (900هـ)، هندي الموطن، زار الشام وبيت المقدس وبلاد الروم، ثم استوطن بمصر، نسبته إلى "صَفِي الدِّين" جَدِّهُ لأُمِّهِ، من مؤلفاته: «مختصر النهاية لابن الأثير»، «شرح الغُرَّة»، «رسالة في الحمد له»، وغيرها، قال عنه ابن العماد: «وكان من أعاجيب الزمان» توفي سنة (953هـ)، انظر: شذرات الذهب (10/427-428)، الأعلام للزركلي (108/5).

[106]- سورة الفاتحة: 1

[107]- في نسخة (بن) [النذور] وهو تصحيف.

[108]- سورة الفاتحة: 1

[109]- الآيات البينات (7/1).

[110]- في نسخة (بن): [تلميذه] خطأ ظاهِرٌ من الناسخ.

[111]- هو أحمد بن محمد بن علي، المعروف "بالغنيمي" الأنصاري الخزرجي الحنفي المصري، كان شافعيا ثم لما صار إلى البلاد الرومية صار حنفيا، أخذ علمه من جملة من المشايخ منهم: سالم السنهوري المالكي، أحمد بن قاسم العبادي، ولد سنة (964هـ)، توفي سنة (1044هـ)، انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (1/312-315)، معادن الذهب في الأعيان المشرفة بهم حلب (ص267-268).

[112]- هو ياسين بن زين الدِّين ابن أبي بكر ابن الشيخ عليم الحمصي، الشافعي، المشهور بالعُليمي، من شيوخه: الشهاب الغُنيمي، والشمس الشوبري، من مصنفاته: «حاشية على ألفية ابن مالك»، و«حاشية التصريح شرح التوضيح»، و«حاشية على شرح السنوسي في التوحيد»، توفي سنة (1061هـ) انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (4/491-492)، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة (1/2867-2877).

[113]- سورة النساء: 142

[114]- سورة الأنبياء: 16

[115]- حاشية ياسين الحمصي على مختصر المعاني (مخ/ص1).

[116]- المصدر السابق، والصفحة نفسها.

[117]- المصدر السابق (مخ/ص1-2).

[118]- نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض (16/1).

[119]- الرسالة الكبرى في البَسْملة (ص126).

[120]- فتح الباري (136/1).

[121]- هو أبو سالم، إبراهيم بن حسن بن علي اللَّقَاني، مفتي المالكية بمصر، كان من أهل الزهد والورع، أخذ عن: زين العابدين البكري، وابن القاسم العبادي، وأبي بكر الشنواني، من مصنفاته: «جوهرة التوحيد وشرحها»، و«حواشي على عقائد النسفي» وغيرها، توفي سنة (1041هـ)، انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (9-6/1)، وصفوة من انشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر (ص125).

[122]- هو سالم بن محمد السَّنْهُورِي نسبة إلى سنهور قرية من قرى مصر، كان مكبّاً على التدريس انتفع به خلق كثير، وهو من أهل الخير والورع، له ولُوع بقراءة المختصر، ونسخ شرح بَهْرَام بيده، وما زال يطالعه حتى تمزقت أوراقه، توفي سنة (1016هـ)، انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (204/2)، صفوة من انشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر (ص127).

[123]- في نسخة (بن) [التي هي أصلها].

[124]- هو أبو عبدالله، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الحنبلي، المشهر بابن قيمَ الجوزية ولد سنة (691هـ)، كان شديد المحبَّة للّعِلم، أخذ عن سليمان بن حمزة، وابن مكتوم، والبهاء بن عساكر، وأيون بن نعمة وغيرهم، وصنَّف كتبا كثيرة منها: «شرح منازل السائرين»، و«تهذيب سن أبي داود»، و«بدائع الفوائد»، و«شرح أسماء الكتاب العزيز»، وغيرها، توفي سنة (751هـ)، انظر: الوافي بالوفيات (195/2-197)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (287/8-291).

[125]- سقطت من نسخة (بن).

[126]- بدائع الفوائد (609/2).

[127]- هو أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قَنْبر إمام البصريين المعروف بسيبويه، ومعناه بالفارسيّة "رائحة التفاح"، نشأ بالبَصْرة، وأخذ عن: الخليل، وأبي الخطّاب الأخفش وعيس بن عمر، وغيرهم، توفي بالبصرة سنة (161هـ)، وقيل: (188هـ)، وقيل غير ذلك، انظر: إنباه الرواة على أنْبَاه النُّحاة (346/2-360)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (229/2-230).

[128]- بدائع الفوائد (609/2-610).

[129]- في النسختين: [طلبا] والمثبت من بدائع الفوائد.

[130]- في نسخة (بن): [ظاهراً].

[131]- سورة يوسف: 53.

[132]- سورة النازعات: 40.

[133]- البيت لأبي الأسود الدؤلي، انظر ديوان أبي الأسود الدؤلي (ص404).

[134]- في نسخة (بن) [معقول من هذا إن الإنسان].

[135]- سورة الأنعام: 54.

[136]- أخرجه البخاري في كتاب التوبة، باب (ويحذركم الله نفسه) [آل عمران: 28] (رقم: 7404)، ومسلم: في كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى، وأنها سبقت غضبه (رقم: 2751). .

[137]- وهذه الرواية انفرد بها مسلم: في كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى، وأنها سبقت غضبه (رقم: 2751).

[138]- سورة الروم: 47.

[139]- بدائع الفوائد (642/2-644).

[140]- سورة الحجر: 92.

[141]- سورة مريم: 68.

[142]- سورة إبراهيم: 13.

[143]- سورة ص: 84-85.

العدد 19 - أكتوبر 2023
Issue 19 – Oct 2023
The Scientific Journal of the Faculty of Education

[144] - سورة آل عمران: 195.

[145] - سورة الأعراف: 6.

[146] - في نسخة (بن) [وقوله].

[147] - سورة يس: 1-3.

[148] - سورة الصافات: 171-173.

[149] - سورة طه: 129.

[150] - سورة هود: 119.

[151] - في نسخة (بن) [يقوله].

[152] - أخرجه مسلم: في كتاب البِر والصِلة والآداب، باب تحريم الظلم (رقم: 2577).

[153] - في نسخة (بن) [نظيره].

[154] - سقطت من نسخة (بن).

[155] - في نسخة (بن) [اختباره].

[156] - سورة الأنعام: 54.

[157] - سقطت من نسخة (بن).

[158] - في نسخة (بن) [تستلزم].

[159] - في نسخة (بن) [لا تستلزم].

[160] - في نسخة (بن) [لا يفعله].

[161] - في نسخة (بن) [المقاتلة].

[162] - في نسخة (بن) [على ما هي عليه].

[163] - في نسخة (بن) [ولا في أفعاله].

[164] - سورة المائدة: 8

[165] - سقطت من نسخة (بن).

[166] - في (بن) [ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم].

[167] - بدائع الفوائد (2/642-650).

[168] - هو شهاب الدِّين أحمد بن أبي العلا بن إدريس الصنهاجي المالكي، أحد الأعلام المشهورين، ولد سنة (626هـ)، كان إماماً في الفقه، والأصول، والعلوم العقلية، أخذ عن: العز بن عبدالسلام الشافعي، ومحمد بن عمران، ومحمد بن إبراهيم المقدسي، من مصنفاته: «الذخيرة»، وكتاب «القواعد»، و«شرح الجلّاب» وغيرها، توفي سنة (684هـ)، انظر الدِّيباج المُذهب (1/236-239)، دُرة الحَجّال (1/8-9).

[169] - جاء في طرة نسخة (بن): [بياض بالأصل المنقول عليه بخط المُؤلف كان الله له] انتهى. وهو بقدر سطرين ونصف السطر. ونص الكلام المتبقي كما أورده القرافي: [إذا صدرت من سفيه أو فاقد الأهلية، فإنها في تلك الصور لا يترتب عليها مدلولها ولا تُوجب حُكْماً، ولكن ذلك لأمر خارج عنها، لكنها بالنظر إلى ذاتها مع قطع النظر عن الأمور الخارجية توجد مدلولاتها، فلذلك قلنا: "بحيث يُوجَد" أي: شأنها ذلك ما لم يمنع مانع أو يعارض معارضٌ] انتهى. وإنما لم نُضِفْ الكلام إلى مكان الفراغ خشيةً مِنْ أنَّ المُؤلف قد تركه لغرض في نفسه- والله أعلم-.

[170] - أنوار البُروق في أنَواءِ الفُروق (1/95-96).

المجلة العلمية لكلية التربية
العدد 19 - أكتوبر 2023
Issue 19 – Oct 2023
The Scientific Journal of the Faculty of Education

قائمة المصادروالمراجع:

القرآن الكريم

1- الأزهري، محمد البشير، (1432هـ)، اليواقيت الثمينة، مطبعة الملاجئ العباسية التابعة لجمعية العروة الوثقى.

2- الأسنوي، جمال الدين عبدالرحيم "ت772هـ"، (1987م)، طبقات الشافعية، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان.

3- الإفراني، محمد بن الحاج بن محمد، (2004م)، صفوة من نشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر، تح: عبدالمجيد الخيالي، مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء- المغرب.

4- الباجوري، إبراهيم بن محمد "ت1277هـ"، حاشية الباجوري على الرسالة السَّمَرقَنديَّة، مخ، مكان الحفظ: دار الكتب المصرية، رقم الحفظ، 2: 186.

5- البخاري، محمد بن إسماعيل "ت256هـ"، (2006م)، صحيح البخاري، اعتنى به: أبو عبدالله عبد السلام بن محمد علوش، مكتبة الرشد، ط2، الرياض.

6- البصري، علي بن أبي الفرج "ت656هـ"، (1987م)، الحماسة البصرية، تحقيق: د. عادل سليمان جمال، لجنة إحياء التراث الإسلامي وزارة الأوقاف المصرية.

7- البغدادي، إسماعيل باشا، د. ط، هدية العارفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

8- البوريني، الحسن بن محمد "ت1024هـ"، (1959م)، تراجم الأعيان من ابناء الزمان، تح: صلاح المنجد، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق.

9- التفتازاني، مسعود بن عمر "ت792هـ"، (2010م)، مختصر المعاني، مكتبة البشرى، كراتشي، ط1، باكستان.

10- الجبرتي، عبدالرحمن بن حسن، (1997م)، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تح: عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.

11- الجمل، سليمان، (1303هـ)، الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية المشهور " بحاشية الجمل على تفسير الجلالين ،المطبعة العامرة الشرفية، مصر.

12- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي "ت852هـ"، (د. ط)، فتح الباري، قرأ أصله تصحيحا وتحقيقا: عبد العزيز بن عبدالله بن باز، المكتبة السلفيّة.

13- ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد "ت974هـ"، الإمداد بشرح الإرشاد، من أول الكتاب إلى نهاية مقدمات باب الصلاة، تح: عبدالرحيم بن خيتم بن مجلل المثيلي السُّلمي، رسالة ماجستير، كلية الشريعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، دون سنة مناقشتها.

14- الحضرمي، عبدالرحمن بن عبدالله "ت1414هـ"، (1435هـ- 2014م)، جامِعةُ الأشَاعَرة زَبِيد، الحضرمي، دار الوفاق، ط1، اليمن- عدن.

15- الدسوقي، محمد أحمد بن عرفة "ت1230هـ"، (د. ط)، الدسوقي على متن تلخيص المعاني للتفتازاني، طبعة حجرية، د. ن.

16- زبارة، محمد بن محمد بن يحي، (د. ط)، نيل الوَطر، د. ن.

العدد 19 - أكتوبر 2023
Issue 19 – Oct 2023
The Scientific Journal of the Faculty of Education

17- الزبيدي، مرتضى الحسيني، (1987م)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: علي هلالي، مطبعة حكومة الكويت، ط2.

18- الزبَيري، وليد بن أحمد الحسين وآخرون، (2003م)، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، الزبَيري، وليد بن أحمد الحسين وآخرون، مجلة الحكمة، ط1، بريطانيا.

19- الزِّركلي، خير الدِّين، (2002م)، الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، بيروت- لبنان.

20- زيدان، جُرجي، (2012م)، تاريخ آداب اللغة العربية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر.

21- السبكي، عبد الوهاب بن علي "ت771هـ"، (2003م)، جمع الجوامع في أصول الفقه، علَّق عليه ووضع حواشيه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت- لبنان.

22- السخاوي، شمس الدِّين محمد بن عبد الرحمن "ت831هـ"، (د. ط)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل، بيروت.

23- السُّكري، الحسن "ت290هـ"، (1998م)، ديوان أبي الأسود الدؤلي، تح: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ط2.

24- السيوطي، جلال الدِّين عبد الرحمن "ت911هـ"، (1979م)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، بيروت.

25- الشوكاني، محمد بن علي "ت1250هـ"، (د. ط)، إتحاف الأكابر بإسناد الدَّفاتِر، تح: خليل بن عثمان الجبور السبيعي، د. ن.

26- ابن أبي شريف، كمال الدِّين محمد بن محمد "ت906هـ"، الإسعاد بشرح الإرشاد، مخ، مكان الحفظ: مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات" قسم المخطوطات"، رقم الحفظ، 4846.

27- ابن أبي شريف، كمال الدِّين محمد بن محمد "ت906هـ"، (2006م)، المُسَامرة في شرح المُسايرة، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1.

28- الشِّهاب الخَفاجي، أحمد بن محمد بن عمر "ت1069هـ"، (د. ط)، حاشية الشهاب المسماة "عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي"، دار صادر بيروت، د. ن.

29- الشهاب الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر "ت1069هـ"، (2001م)، نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض، ضبطه وقدم له وعلق عليه: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان.

30- الصّبان، محمد بن علي "1206هـ"، (2007م)، الرسالة الكبرى في البَسْمَلة، تح: فواز أحمد زمَرلي، وحبيب يحيى المير، دار الكتاب العربي، بيروت.

31- الصَّفدي، صلاح الدِّين خليل بن أبيك، "ت764هـ"، (2000م)، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت- لبنان.

32- عصام الدين، إبراهيم بن محمد بن عرب، (1309هـ)، حاشية عصام على الجامي، دار سعادة، مطبعة عثمانية.

33- ابن العماد، أبي الفلاح عبدالحي بن أحمد "ت1089هـ"، (1986م)، شَذَرات الذَّهب في أخبار من ذهب، تح: محمد الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط1، بيروت.

34- العليمي، ياسين بن زين الدين "ت1061هـ"، حاشية ياسين على مختصر المعاني، مخ، مكان الحفظ: مكتبة راغب باشا، تركيا، رقم المخطوط: 1252.

35- العيدروس، عبدالقادر بن شيخ بن عبدالله "ت1038هـ"، (2001م)، النور السَّافِر عن أخبار القرن العاشر، تح: محمد الأرناؤوط، أكرم البوشي، دار صاد، ط1، بيروت.

36- الغزي، محمد بن عبد الجليل، عطية الله المجيد وحثوة المزيد، مخ، محفوظ: بمكتبة خاصة بمدينة زبيد.

37- الغَزي، نجم الدِّين محمد بن محمد "ت1061هـ"، (1418هـ- 1997م)، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان.

38- ابن فرحون، إبراهيم بن علي "ت799هـ"، (د. ط)، الدِّيبَاج المُذهب، تح: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة.

39- ابن قاسم العبادي، أحمد "ت994هـ"، (2012م)، الآيات البينات، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عمّيرات، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت- لبنان.

40- ابن القاضي، أحمد بن محمد، (1971م)، دُرة الحَجّال، تح: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، المكتبة العتيقة، ط1، القاهرة، تونس.

41- القرافي، أحمد بن إدريس الصنهاجي "ت684هـ"، (2001م)، أنوار البُروق في أنَواءِ الفُروق، تح: محمد أحمد سراج، و د. علي جمعة محمد، دار السلام، ط1، القاهرة.

42- القفْطي، جمال الدِّين علي بن يوسف "ت624هـ"، (1986م)، إنباه الرواة على أَنْباه النُّحَاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ومؤسسة الكتب الثقافية، ط1، بيروت.

43- القنوجي، صدِّيق بن حسن (ت1307هـ)، د. ط، أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

44- ابن قيِّم الجوزيَّة، محمد بن أبي بكر بن أيوب "ت751هـ"، (د. ط)، بدائع الفوائد، تح: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد.

45- اللكنوي، محمد عبد الحي، (د. ط)، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، دار المعرفة، بيروت- لبنان.

46- المُحبِّي، محمد أمين بن فضل الله بن محب الله "ت1111هـ"، (د. ط)، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، د.ن.

47- المَحلِّي، جلال الدِّين محمد بن أحمد "ت864هـ"، (2005م)، البدر الطالع في حلِّ جمع الجوامع، تح: أبي الفداء مرتضى بن علي، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت- لبنان.

48- المَحلِّي، جلال الدِّين محمد بن أحمد "ت864هـ"، والسيوطي، جلال الدِّين عبدالرحمن بن أبي بكر "ت911هـ"، (د. ط)، تفسير الإمامين الجلالين، دار ابن كثير.

49- المرزوقي، علي أحمد بن محمد "ت421هـ"، (1411هـ- 1991م)، شرح ديوان الحماسة، تح: أحمد أمين، وعبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت.

50- مسلم: مسلم بن الحجَّاج "ت261هـ"، (1991م)، صحيح مُسْلِم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، ط1.

51- ابن منظور "ت711هـ"، (1999م)، لسان العرب، اعتنى بتصحيحه: أمين محمد عبدالوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ط3، بيروت- لبنان

العدد 19 - أكتوبر 2023
Issue 19 – Oct 2023
The Scientific Journal of the Faculty of Education

52- أبو الوفاء، عبد القادر بن محمد بن محمد "ت775هـ"، (د. ط)، الجواهر المُضيَّة في طبقات الحنفيَّة، تح: عبدالفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

53- أبو الوفاء، نصر الهوريني "ت1291هـ"، (2005م)، المطالع النَّصريَّة للمَطَابع المصْريَّة في الأصول الخطيَّة، تح: طه عبد المقصود، مكتبة السنة، القاهرة.

54- أبو الوفاء، محمد بن عمر العُرضي "ت1071هـ"، (1987م)، مَعادِن الذَّهَب في الأعيان المُشرَّفة بهم حَلَب، تح: محمد التويجي، دار الملاح للطباعة والنشر، ط1.

55- اليافعي، عبدالله بن أسعد بن علي "ت768هـ"، (1997)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان.

❊❊❊❊

ISSN:2617-4294

The Scientific Journal Of The Faculty Of Education

Referreed, Bi-annual Journal - Issued by Faculty of Education, Thamar University

The Relationship between Electronic Games Addiction ،Sense of Responsibility، Self-Esteem، and Family Communication among Secondary School Students in Najran City

Quranic Implications regarding Faith، Security، Medical، Psychological and Moral Social And Security:Objective Study

Persistence on the Truth in Surat Al-Imran - An Objective Study

Al-Jawhara Al-Wafiya، and Al-Durra Al-Sunniyyah in Speech، in clarifying What Al-Khafaji Transmitted from Ibn Al-Hammam's Phrase، by Muhammad bin Yusuf Jaddi: Text Was Set، Presented، and Investigated by Dr. Adel Maeli and Murtadha Masnom

Rules and Notifications of Recitation Common Errors for Reciter Jamaluddin (Almilhani (Died 938 H

Issue: 19 October 2023